وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

محاضرات التربية والتكوين في الجزائر

سنة ثانية ماستر– علم اجتماع التربة

إعداد الدكتورة: هنيّة حسني

السنة الجامعية: 2021-2022

الأهداف التعليمية للمقياس:

- التعريف بمراحل التطور التاريخي للنظام التربوي في الجزائر.
- التعرف على خصائص وطبيعة التعليم في كل مرحلة.
- التركيز على المراحل المعاصرة من تاريخ التعليم في الجزائر.
- الربط بين المراحل التاريخية للتعليم والجانب الاجتماعي لكل مرحلة.
- توضيح العلاقة بين السياسة التربوية لكل مرحلة من مراحل التعليم والخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	....
مقدمة	1
المحور الأول: تطور التربية والتعليم في الجزائر	
محاضرة 01: التربية والتعليم في عصر الازدهار	
1- مدخل	5
2- خصائص التربية والتعليم في الدويلات الإسلامية بالجزائر	6
2-1- في عهد الرستميين 160هـ/776م – 296هـ/909م	6
2-2- في عهد الأغالبة 184هـ/800-296هـ/909م	7
2-3- في عهد الفاطميين 296هـ/909م-387هـ/996م	8
2-4- في عهد الحماديين 398هـ/1007- 547هـ/1153م	8
2-5- في عهد المرابطين 472هـ/1079م – 539هـ/145م:	9
2-6- في عهد الموحدين 551هـ/1121م-668هـ/1269م	9
2-7- في عهد الزيانيين 633هـ/1235م- 962هـ/1554م	10
محاضرة 02: التربية والتعليم في العهد العثماني بالجزائر	
1- مدخل تاريخي	11
2- مؤسسات التربية والتعليم في العهد العثماني	13
2-1- المساجد	14
2-2- المدارس القرآنية	14

2-3- الزوايا والطرق الصوفية	15
3- السياسة التعليمية في العهد العثماني	16
محاضرة 03: المنظومة التربوية أثناء الاحتلال الفرنسي	
1- مدخل	19
2- المجال الاجتماعي	19
- المرحلة الأولى: تفقير الشعب الجزائري	19
- المرحلة الثانية: توسيع دائرة التجهيل	19
- المرحلة الثالثة: اعتماد التنصير	20
- المرحلة الرابعة: العمل على الفرنسة	21
- المرحلة الخامسة: محاولة الإدماج	21
3- المجال العلمي والديني	21
3-1- القضاء على الأوقاف الإسلامية وسائر الأملاك	21
3-2- تخريب المؤسسات التعليمية؛ وإقامة المدرسة الفرنسية	23
4- أهداف السياسة التعليمية أثناء الاحتلال	24
4-1- سياسة تعليم الأهالي من طرف الاحتلال الفرنسي	24
3-2- طبيعة السياسة التعليمية إبان الاحتلال	28
المحاضرة 04: المنظومة التربوية في مؤسسات جمعية العلماء المسلمين	
1- مدخل حول جمعية العلماء المسلمين	31
2- أهداف المنهج التربوي للجمعية وابن باديس	32
2-1- الأهداف العامة للجمعية	32
3- نظام التربية والتعليم عند ابن باديس	33

3-1- منهج الإصلاح التربوي لابن باديس	34
3-2- إصلاح المناهج التعليمية عند ابن باديس	36
4- ما حققته الجمعية وابن باديس في مجال التربية والعليم	37
المحاضرة 05 التعليم في الجزائر عشية الاستقلال	
1- مدخل	40
2- واقع التعليم عشية الاستقلال	40
المحور الثاني: إصلاح التعليم في الجزائر	
المحاضرة 06: أمرية 16 أفريل 1976 وتأسيس المدرسة الأساسية	
1- مدخل	47
2- تعريف المدرسة الأساسية	47
3- تطبيق المدرسة الأساسية	49
3-1- أسباب وجود المدرسة الأساسية	49
3-2- مبادئ وأهداف المدرسة الأساسية	51
3-3- التحديات والعقبات أمام المدرسة الأساسية	53
3-4- إعادة هيكلة المدرسة الأساسية	54
3-5- أسباب نهاية المدرسة الأساسية	55
4- التعليم الثانوي	58
المحاضرة 07: الإصلاحات التربوية 2002/2001	
1- دواعي الإصلاح	61
1-1- الأوضاع الداخلية	61
1-2- الأوضاع الخارجية	63

2- ظروف الإصلاح وتأسيس اللجنة	65
3- اللجنة الوطنية للإصلاح	67
4- القانون التوجيهي للتربية الوطنية	69
4-1- الإطار المرجعي	69
4-2- أسس ومبادئ الإصلاح	71
5- أهداف وخصوصيات الإصلاح	72
5-1- الأهداف	72
5-2- الخصوصيات	73
6- مستجدات الإصلاح	74
7- تحديات الإصلاح والنظام التربوي في الجزائر	77
المحاضرة 08 السياسة التربوية للنظام التربوي الجزائر من خلال الإصلاحات	
1- العلاقة بين السياسة التربوية والنظام التربوي في الجزائر	80
2- تحليل لواقع السياسة التربوية في الجزائر خلال المراحل السابقة	82
المحاضرة 09 إصلاح التعليم العالي في الجزائر	
1- مدخل	87
2- مفهوم التعليم العالي	88
3- مفهوم إصلاح التعليم العالي	89
4- مراحل إصلاح التعليم العالي	89
4-1- المرحلة الأولى 1962-1969	89
4-2- المرحلة الثانية إصلاح التعليم العالي لسنة 1971	90
4-3- المرحلة الثالثة 1998-2003	91

4-4- المرحلة الرابعة سنة 2004	91
5- أهداف إصلاح التعليم العالي	92
6- مفاهيم خاصة بالمقياس	93
6-1- التكوين	93
6-2- التربية	94
6-3- تعليم نظامي، مدرسي	94
6-4- تعليم، تدريس	94
6-5- تعليم قرآني	95
6-6- النظام التربوي	95
6-7- الإصلاح التربوي	96
6-8- التجديد التربوي	96
6-9- التغير التربوي	97
خاتمة	98
قائمة المصادر والمراجع	100

المقدمـــة:

إن التعليم في حقيقته وجوهره؛ ليس تلك الدروس التي يأخذها الطالب في المدرسة، بل هو فلسفة كاملة وإستراتجية موجهة، تسهم في بنائها وتحقيقها كل المواد الدراسية والمعارف اليومية والممارسات التي يتعرض لها الفرد منذ طفولته، أين يكون ذاته ويبني شخصيته، وينمي حواسه ومدركاته النفسية ولاجتماعية والثقافية التي ترسم معالم مستقبله وفق مجموعة من القواعد والشروط التي تكون خبراته المتراكمة، والتي يحصل عليه وينقلها ضمن خصائص اجتماعية وثقافية وتربوية معين ترتبط بتاريخ وخصوصية مجتمعه وبيئته التي نشأ فيها، حيث تتسم كل مرحلة تعليمية من المراحل التي يمر بها الفرد وذلك بتورط العصور التاريخية بفلسفة وأهداف وسياسة تعليمية معينة، تحدد هذه الفلسفة والسياسة التربوية مميزات المحتوى المعرفي الذي يميز ذلك المجتمع، ضمن المرحلة التاريخية التي يعيشها وما تحمله من حوامل ثقافية واجتماعية وحتى سياسية. ذلك أن النظام التعليمي هو الوجه الرسمي المعبر عن سياسة البلاد في مجال نشر المعرفة وتربية الأجيال، ومن المعلوم أن التعليم هو فعل إنساني مقصود وهادف، حيث يقاس تطور الأمم ونهضتها بقدر الاهتمام والأهمية التي توليها هاته الأمم لنظمها التعليمية، من حيث طبيعة السياسات التعليمية التي تتبناه ومتضمنة هذه السياسات من قوانين ومحتوى معرفي متعدد ومتنوعة بالإضافة إلى طرق وأساليب التعلم، والمناهج المتعبة، ناهيك عن الجهود التعليمية والتربوية التي تقوم بها الشعوب في حد ذاتها من اجل تعليم وتربية أبنائها وتقدمهم.

عند هذا الهدف ووفق هذا المنطلق تأتي فحو محاضراتنا هذه؛ حيث نقدم محتوى معرفي تربوي يبحث في خصائص ومميزات التعليم بالجزائر ضمن مراحل تاريخية متعاقبة، بداية من عصر الإزهار الإسلامي، وما حملته مجموعة الدويلات الإسلامية التي مرت على الجغرافية

الجزائرية من تقدم وتطور رسم الملامح الأولى لرغبة الفرد الجزائري في التعلم والتقدم، مرورا بالدولة العثمانية ولاتي حفرت آثارها المادية والفكرية في بلاد الجزائر، وصولا إلي أخر مراحل الإصلاح التربوي والتعليمية التي طالت النظام التربوي الجزائري.

إذ تقتضي كل مرحلة تعليمية وتاريخية جديدة ضرورة التساؤل عن شروط وإمكانية إنشاء نظام تربوي بديل أو إصلاح سابقه في إطار فكرة التقدم والتطور وتلبية حاجة المجتمع الجزائري من التربية والتعليم في كل مرحلة من مراحل التي مر بها سواء في ظل الدول التي عاش في ظل، أو خلال المرحلة الاستعمارية وما خلفه الوجود الفرنسي من تجهيل وتدمير أو حتى في ظل الجزائر المستقلة وما مرت به من تأرجح وتعثر في بناء مشروع المدرسة الجزائرية المستقلة.

حيث طالما كانت التربية والتعليم هما في مقدمة اهتمامات وأولوية الدولة الجزائرية؛ وذلك وفق هدفين أساسين: الأول التخلص من التركة الاستعمارية بقطع كل أزمة الاحتلال وبناء نظام تربوي ينبع من فلسفة وخصائص المجتمع الجزائري تاريخيا وثقافيا، أما الهدف الثاني فقد كان ولازال ضرورة توفير مقعد بيداغوجي لكل طفل جزائري بلغ سن التمدرس؛ أولوية أولى للسياسة التربوية الجزائرية، وذلك بتوفير كل التجهيزات والتغلب على الصعوبات البيداغوجية.

لذلك نحن وفي هذا المحتوى المعرفي نحاول التعرض لكل هذه الحيثيات بشي من التفصيل والمناقشة، مركزين على طبيعة وخصائص السياسية التربوية والتعليمية في كل مرحل من مراحل تطور النظام التربوي الجزائري. حيث تم تقسيم هذا المحتوى كالتالي:

المحاضرة الأولى كانت بعنوان التربية والتعليم في عصر الازدهار وتناولنا فيها: خصائص التربية والتعليم في الدويلات الإسلامية بالجزائر، و**المحاضرة الثانية: التربية والتعليم في العهد العثماني،** أما المحاضرة الثالثة فقد تناولن فيها: **التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار،**

حيث شملت الفترة السياسة التعليمية الاستعمارية، كما تناولت محاضرة أخرى في نفس الفترة تكلمنا فيها عن **التربية والتعليم في جمعية العلماء المسلمين، وطبيعة المنهج التربوي لابن باديس، أما المحاضرة الخامسة فقد كانت حول التعليم في الجزائر عشية الاستقلال**، وفي المحور الثاني: انتقلنا إلى المنظومة التعليمية بعد الاستقلال أين فصلنا في أسباب وأهداف ومراحل الإصلاح التربوي في الجزائر، حيث كانت المحاضر السادس بعنوان: **أمرية 16 أفريل 1976 وتأسيس المدرسة الأساسية**، تلتها المحاضرة السابعة تحت عنوان: **الإصلاحات التربوية 2002/2001، والمحاضرة** الثامنة تناولت: **السياسة التربوية للنظام التربوي الجزائر من خلال الإصلاحات، أما المحاضرة التاسعة فقد كانت حول إصلاح التعليم العالي في الجزائر**، وفي ختام هذا العمل البيداغوجي المعرفي تناولنا بعض **المفاهيم** التي لها علاقة بالمقياس وخلاصة تقيمية لطبيعة هذا المحتوى المعرفي.

المحور الأول:

تطور التربية والتعليم في الجزائر

المحاضرة 01: مدخل تاريخي لتربية والتعليم أثناء عصر الازدهار بالجزائر

المحاضرة 02: التربية والتعليم في العهد العثماني بالجزائر

المحاضرة 03: المنظومة التربوية أثناء الاحتلال الفرنسي

المحاضر 04: المنظومة التربوية في مؤسسات جمعية العلماء المسلمين

المحاضرة 05: التعليم في الجزائر عشية الاستقلال

محاضرة 01: التربية والتعليم في عصر الازدهار

1- مدخل:

دخل الإسلام الجزائر ودخل معه سلطان العلم والمعرفة، فالحضارة التي زالت من قبضة الفرس والروم قد آلت إلى المسلمين وأصبحت مقاليدها بين أيديهم، وقد أخذت في الانتشار في ربوع العالم.

وبتوسع الفتح الإسلامي فقد ورد عن الأستاذ " **أحمد توفيق المدني** " قوله: « جاء المسلمون لهذه البلاد يريدون إخراجها من الظلمات إلى النور، وكان البربر فيها لا يزالون رغم تقادم العهد بطبيعتهم المتشددة فلما انتهت الوقائع الأولى التي وقعت بين العرب والبربر، وهي تصادم طبقي بين قوتين؛ رأى البربر أنهم يقفون أمام نوع جديد من الفتح الروحي كان أساسه كتاب الله والإسلام عامة ».

لقد تبـدلت أحوال البربر بعد الفتـح الإسلامـي برغم شـدتهم التي عُرفـوا بها؛ تفاعلـوا مع الإسلام، وتأثروا بقيمه ومبادئه، حيث تفقهُ في الدين واللغة العربية ومعظم العلوم، وأرسل إليهم " **عمر بن عبد العزيز**" عشرة من أكابر الفقهاء لتعليمهم أصول الديانة الإسلامية، وتثقيفهم بالثقافة العربية الإسلامية، وهذا ما يدل على الاهتمام بالعلم والمعرفة. حيث اكتسبت بلاد الجزائر بفضل الإسلام المقومات الأساسية لبناء مراكز الثقافة العربية الإسلامية منذ صدر الإسلام، كما أخذت تلك المراكز تنتشر ويعلو شأنها سريعا في شتى أرجائها.

وقد شهد الغرب الأدنى مركزًا هامًا هو القيروان والمغرب الأقصى مركزًا واحدًا كذلك هو فاس، على حين تلألأت أرض الجزائر بمراكز عديدة ساهمت في حمل مشعل الثقافة العربية ببلاد الجزائر؛ ومن أشهر هذه المراكز العلمية التي ظهرت في ربوع الجزائر نذكر؛

- مركز القلعة ببجاية في عهد بني حماد.
- مركز تيهرت في عهد بني رستم.
- مركز المسيلة في عهد السلطة الفاطمية.
- مركز الجزائر في عهد الموحدين والعثمانيين.

وهناك مدن أخرى كثيرة اشتملت على مراكز علمية نفيسة ذات أهمية، عبر فترات وعهود مختلفة، ومنها مازونة ومسكيانة وورتلان وتنس وسكرة؛ وغيرها من المدن التي عُرفت بنشر العلم ووفرة العلماء حيث أصبحت هذه المدن منارة في مرحلة البحث العلمي ونشره بين الشعوب آنذاك **(علي ديدونة، 2009، ص ص73، 80، 81، 82).**

وهذا ما سوف نقف عليه من خلال دراستنا لأحوال المنظومة التربوية في الجزائر إبان عصر الازدهار الذي حددنا مدته التاريخية من عهد الفتح الإسلامي إلى عشية النجدة العثمانية التي تولى قيادتها **خير الدين وعروج** سنة **1516م**، وهذا بالنسبة للمرحلة الأولى من مراحل التعليم في الجزائر.

2- خصائص التربية والتعليم في الدويلات الإسلامية بالجزائر:

2-1- في عهد الرستميين: 160هـ/776م – 296هـ/909م:

إذا كان نشر العلوم والمعارف من أسمى الغايات فإن الدولة الرستمية قد هيأت لها السبل التي تؤدي إلى تحصيلها، فقد نبغ في هذا العصر الكثير من العلماء وذاع صيتهم مما يمدنا بالدليل القاطع على وجود المؤسسات التربوية واهتمام السلطة بها **(علي ديدونة، 2009، ص82).**

حيث ومنذ تأسيسها سنة 160هـ إلى غاية سقوطها على أيدي الفاطميين سنة 296هـ تواصل اهتمامها بعوامل الفكر والحضارة، وبلغ المجتمع خلالها أوج القمم من النبوغ الحضاري بسبب ما انتشر من العلوم والمعارف، ورجال الفكر والعلماء في كل المجالات، حيث كان نظام

الحكم في هذه الدولة شوريا يطبق علمائها أحكام القرآن والسنة، ومن بين أشر علمائها وأئمتها: **عبد الرحمان بن رستم (160هـ/776م)، افلح بن عبد الوهاب (171هـ/787م)، أبو حاتم بن أبي اليقضان (281هـ/894م).**

كانت مدينة تهرت عاصمة للدولة الرستمية وعاصمة للعلم والثقافة والفكر تشع بنور علمها على شمال إفريقيا وغربها وشرقها، ولقد أنجبت هذه الرقعة الجغرافية الرستمية عددا من العلماء والأدباء والشعراء والفقهاء في المذهب الإباضي، تركوا بصماتهم في كل المجالات العلمية والثقافية والدينية، ولازال تأثيرها إلى يومنا هذا بمواطن عديدة بالجزائر **(صالح فركوس، 2009، ص56).**

وهذا ما يدل على وجود منظومة تربوية محكمة المنهج والتسيير؛ يعود لها الفضل في هذا النمو الحضاري **(علي ديدونة، 2009، ص90).**

2-2- في عهد الأغالبة: 184هـ/800م - 296هـ/909م:

بينما كانت الحضارة في **تيهرت** مزدهرة، كانت منطقة **الزاب** تزهوا بطرق العلم والأدب، ولقد نشأت في هذه الدولة الدروس العلمية والدينية بالمساجد في كل المدن والقرى، وكان الأمراء من بني الأغلب بتطوان المتعلمين منهم يساعدون المدرسين في نشر العلم، وكان الكثير من رجال الجند العرب ومن البربر يحرصون بلاد المسلمين. ويصدون الغارات عنها، ويعلمون صبيان المسلمين في أيام السلم والأمن وهم رواد الإسلام والعروبة الذين يسمون **بالمرابطين،** وقد كانت دار الحكمة بالقيروان تمثل مدرسة عليا من أرقى مدارس العصر، تدرس فيها العلوم على اختلافها من نقل وعقل، ومنها كانت تخرج النخب في تلك البلاد، وكانت الكثير من مدن الزاب مثل طبنة وبسكرة قد أصبحت دور علم وأدب وتثقيف **(علي ديدونة، 2009، ص92).**

2-3- في عهد الفاطميين: 296هـ/909م - 387هـ/996م:

ظهرت دولة الفاطميين عقب انهيار دولة الأغالبة حوالي 909هـ حيث ظهر " **عبيد الله الشيعي** " بأرض **فرجيوة** في بلاد كتامة وقد كان يدعو الناس إلى التشيع، وقد سميّت الدولة باسمه **العبيدية**، وما أن انتقل حكمها إلى تونس ثم مصر حتى نسبت إلى آل البيت وسمية **بالدولة الفاطمية**.

والمعروف أن هذه الدولة لم تدم طويلا لكي؛ ينبسط سلطانها وتنتشر حضارتها بالمنطقة، إلا أنها وصلت إلى أعلى مراتب الحضارة؛ لدرجة أنها كانت تنافس دولة العباسيين بالمشرق والأمويين بالمغرب، وعلى رأي المؤرخ " **عبد الرحمان الجيلالي** " بأن الدول " **العبيدية** " نشرت الثقافة الإسلامية وخدمت العلوم بشتى الألسن (اللغات) على غرار ما كان موجودا عند الرستميين. ومن أشهر المدن التي عمروها آنذاك: **مهدية، تيهرت، وهرن والمسيلة**.

2-4- في عهد الحماديين: 398هـ/1007م - 547هـ/1153م:

شكلت (الدولة الحمدية) أول دولة بربرية بالمغرب الأوسط، وكانت مستقلة تماما على مركز الخلافة العباسية ببغداد **(حماد ابن زيري (الصنهاجي)** فاس ← وتلمسان **(عمار عمورة، 2002، ص170)**.

عرفت الدولة تنظيما محكما وازدهرت بها الفنون والفلاحة والتجارة والصنائع والعلوم، فأنشأت حضارة راقية كانت القلعة بالمسيلة عاصمتها الأولى وبجاية عاصمتها الثانية وهما منارات للعلم والثقافة والصناعة لم يظهر لها نظير بباقي وطن البربر. حيث لم يخلوا مسجد ولا جامع في عهد الدولة الحمادية ولا مدينة ولا حارة إلا واحتضنت الكتاتيب والمؤذنين والمدرسين، كما انتشر التعليم بكل درجاته ومراحله وقد كان عامّا ومجانيًا ومفتوح للجميع.

2-5- في عهد المرابطين: 472هـ/1079م – 539هـ/145م:

ظهرت دولة المرابطين في ظروف حرجة وفي عصر فتن؛ إذ استخدم بها الناس والعلماء في الأندلس والمغرب لمواجهة عنف وزندقة وتحرشات الإسبان والمسيحيين، وشكلت مراكش عاصمة الدولة ابتداء من سنة 454هـ. دام حكمهم بالجزائر 65 سنة عملوا خلالها على بعث الحياة الثقافية والتربية والاهتمام بالعلوم، كما اهتمت بلم الشمل ومواجهة الأخطار المحدقة اتجاه الأمة الإسلامية، إذ يرجع (الرباط) كمؤسسة دينية وتربوية وعسكرية إلى المرابطين الذين اهتموا فيها بالعبادة ونشر العلم والدفاع عن الحمى والمساهمة في نشر الوعيّ التربوي والثقافي وتعليم الناس ونسخ الكتب **(علي ديدونة، 2002، ص98).**

2-6- في عهد الموحدين: 551هـ/1121م – 668هـ/1269م:

يعود الفضل في تأسيس دولة الموحدين إلى الفقيه " **محمد ابن تومرت** " والذي يعود نسبه إلى المصامدة بجبال الأطلس المغربية، ذهب طالبا للعلم في المشرق، عاد إلى الجزائر مزودا بفكر إصلاحي وكان يُدرس في المساجد ويعظ الناس وينهى عن المنكر، اتجه إلى مراكش وواجه فيها المرابطين ودعا الناس إلى مبايعته سنة 515هـ ومنها انطلق لإقامة دولة الموحدين، وبعد وفاته تولى تلميذه " **عبد المؤمن بن علي** " تأسيس الدولة وقد كان فقيها وعسكريا وقائد أو ملكا عادلاً محبا للعلم والعلماء وتمكن من بناء دولة امتدت من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا **(عمار عمورة، 2002، ص171).**

برز في عهد الموحدين مذهب " **ابن حزم الطاهري** " ذا التصوف، ومن أشهر مشايخه الشاعر والفقيه أبي مدين الغوث المعروف **بسيدي بومدين،** ساد في عهدهم نشاط ثقافي كبير امتاز بالتواصل بين الأندلس والمغرب العربي، فاهتم الناس بالعلوم الشرعية واللغويات والآداب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الكلام والمنطق. وكانت بجاية وتلمسان ومراكش من أبرز

عواصمها العلمية التي ازدهرت بالعلم والعلماء والمؤلفات في شتى المعارف العقلية والنقلية **(علي ديدونة، 2002، ص99)**، كان التعليم ينقسم إلى ابتدائي فثانوي فجامعي، حيث نافس في عهد الدولة الموحدية على طلب العلم ونبغ كثير من العلماء: ابن طفيل وابن رشد، وابن زهير... **(صالح فركوس، 2002، ص69)**.

2-7- في عهد الزيانيين: 633هـ/1235م - 962هـ/1554م:

الدولة الزيانية نسبة إلى " **زيان ابن ثابت بن محمد** " الذي يعود نسبه إلى بني عبد الوادي، تأسست في 633هـ؛ يذكر العلماء بأن الزيانيين بنو ملكهم ونسبهم في مدينة تلمسان، بحيث انتشرت الثقافة والعلوم في المغرب الأوسط بناءًا على ما تمت وراثته من ثقافة وحضارة عن الحماديين والموحدين، فانتقل بذلك مركز الحضارة من بجاية إلى عاصمتهم تلمسان، والتي ازدهرت فيها الفنون والصناعة والأدب والعلوم وقصدها العلماء وأصبحت منارة علمية تضاهي قرطبة وبغداد في سمعتها **(عمار عمورة، 2002، ص171)**. حيث كانت تلمسان حاضرة من أعظم حواضر العالم الإسلامي يؤمها علماء وأدباء وشعراء، وعلى رأسهم كان الكاتب والشاعر **أبو بكر بن خطاب** الذي أصبح كاتبا، وذرك ابن خلدون بأن رسالته كانت ذات شهرة في بلاط الإمارات الإسلامية كذلك كان أبو حمو موسى الثاني الذي امتاز بحبه للعلم وقول الشعر **(صالح فركوس، 2002، ص72)**.

محاضرة 02: التربية والتعليم في العهد العثماني بالجزائر

1- مدخل تاريخي:

مثل العثمانيون منذ وجودهم بالجزائر جدار الحماية من القوات الصليبية التي تكررت هجماتها على الشمال الإفريقي، وقد كان العثمانيون في بداية أمرهم يمثلون القوة العسكرية أكثر من تمثيلهم القوة السياسية أو العلمية، وهذا بحكم الظروف التي كان يعيشها الشمال الإفريقي عموما والجزائر خصوصا. حيث وضع الإخوة **عروج وخير الدين** أساس السلطان التركي بفتح مدينة الجزائر 1516م ببسطه نفوذه على سائر بلاد الجزائر، لتصبح بعد ذلك ولاية تابعة للخلافة العثمانية وذلك لمدة ثلاثة قرون كامل، حاول خلالها العثمانيين رد زحف الصليبين وغزوهم على الشريط الساحلي للشمال الإفريقي **(عبد الرحمان الجيلالي، 1982، ص49)**.

خلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة لتواجد العثماني في الجزائر؛ امتزج الفرد الجزائري بالتركي امتزاج روحي وإنساني، أضفاه عدل وحكمة خير الدين عند وصوله للجزائر، حيث كان يسير على مبدأ العدل والمساواة، ما حبب سكان الجزائر فيه عند بداية التواجد العثماني في الجزائر، لكن سرعان ما تغيرت الظروف، والحكام وتحولات العلاقة بين العثمانيين والجزائريين إلي علاقة حماية من التحرشات الصليبية وبحثا عن الاستقرار من طرف سكان الجزائر آنذاك. حيث سيطر الأتراك على الجزائريين واستبعدوهم من الحياة السياسية وحتى الاجتماعية واعتبرهم من الطبقة الثالثة. إذ أكبر ما يميز التواجد العثماني في الجزائر هو التحول الجذري من النمط الحضري من مجتمع سكن المدينة إلى مجمع سكن الريف. حيث تميز التواجد السكاني بتوزيع جغرافي تمثل في:

- **سكان المدن:** يمثلون أغلبيتهم الوجود العثماني ويتوزعون كالتالي:

- الجنود الأتراك (الانكشارية): الذين استقروا بحصون مدينة الجزائر وقد كانوا قلية (لعدم الزواج الأتراك بالجزائريين).
- جماعة الكراغلة: تكونت نتيجة لتزاوج أفراد الجيش الانكشاري بنساء البلاد. (وهي حالات قليلة) **(أبو القاسم سعد الله، 1998، ص153)**.
- سكان الحضر: المجموعة الكاسحة القاطنة بالمدن، والتي تعود أصولها إلى الفترة الإسلامية (برجوازية المدن والأغنياء).
- مجموعة البرانية، جماعة وبني ميزاب، جماعة البساكرة، جماعة الزنوج، الجواجلة، القبائل، جالية يهودية، وهم الفئة التي أتت من البوادي للمدن بحثا على مصادر الرزق **(نصر الدين سعيدوني، 1988، ص35)**.

- **سكان الأرياف:** يمثلون غالبية السكان، وهم الجزائريون؛ ويمكن تصنيفهم وفق علاقتهم بالحكام الأتراك ودورهم في المجتمع إلى:

- قبائل المخزن: هي مجموعة سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، وهي تجمع بين (العبيد، والكراغلة، وعرب الصحراء)، تقوم بجمع الضرائب، وإيقاع العقاب بالمعادين للبايلك.
- قبائل الرعية: هم قبائل مقيمة بالدواوير والمداشر وخاضعة لحكم البايلك، وهي قبائل مضطهدة تعيش الاستغلال.
- المجموعات السكانية المتحالفة: يعتمدون على النفوذ الديني، والكفاءة الحربية، يتعاملون مع البايلك عن طريق شيوخهم.

- المجموعات السكانية الممتنعة عن حكم البايلك: أغلبها قبائل تعيش في المناطق الجبلية كالبابور، والجرجرة، والونشريس، لم تعترف بالحكم العثماني **(نصر الدين سعيدوني وبوعبيد المهدي، 2008، ص239)**.

أما في المجال السياسي فقد كانت بلاد المغرب تعيش صراع سياسي حول الحكم والملك وقد كان لهذه الاضطرابات السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية عاقبة وخيمة على الحياة الثقافية، فهاجر بعض العلماء إلى المشرق وربط آخرون مصيرهم ببعض الأمراء، بينما انزوى بعضهم مفضلا حياة الزهد والتصوف. ووسط هذه الصورة المضطربة للحياة السياسية كانت هناك بعض المدن تزهو وتشع مدارسها ومساجدها ثقافة؛ يتغذى منها المجتمع عقليا وروحيا: **كتلمسان ووبجاية ومازونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة.**

وفي هذا يقول **الأستاذ توفيق مدني** نقلا عن **علي ديدونة** عن عصر الدولة العثمانية في الجزائر وما امتازت به في شأن العلم والتعليم فقال: « لم تخمد الحركة العلمية في هذا العصر، ولم يقف دولاب العلم والتعليم في أي ناحية من نواحي البلاد، بل كان الكثير من الأتراك وأعيانهم ينشطون العلم والمتعلمين بما حبسوه على تلك المشاريع من الأوقاف الغنية ذات الريع الكبير» **(علي ديدونة، 2009، ص119)**.

2- مؤسسات التربية والتعليم في العهد العثماني:

بالنسبة للمجال العلمي والثقافي شارك الجزائريون في صنع الثقافة العربية الإسلامية خلال الحكم العثماني، غير أننا لا نملك تاريخا ثقافي واضح عن تراث وانجازات الجزائريين في تلك الفترة، حيث أن العهد العثماني في جميع مصادره لا يزال غير مدروس بشكل واضحًا وموضوعيا، رغم أن الثقافة هي جوهر الوجود في حاضره وماضيه. غير أن ما ورد على العلماء والمؤرخين المشارقة والجزائريين، وحتى الضباط والعلماء الفرنسيون الذين وصفوا حالة

العلم عشية الاستعمار؛ أمثال **ميشال هابار** والذي قال: « إن التعليم كان منتشرا في كامل القطر الجزائري، حيث كان كل الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة، بالإضافة العلوم الأخرى، وبعض اللغات الأجنبية، بل كانت كل قرية لديها مدرسة » **(رابح تركي، 2001، ص353)**.

ولقد كانت أهم مؤسسات التربية والتعليم آنذاك؛

2-1- المساجد:

وتتمحور وظيفتها في أداء الصلوات وحفظ القرآن وتعليم الفروض المختلفة، وقد كانت مرتعا لتعليم وحلقات للدروس اليومية لمختلف فنون العلم لاسيما في القرى والمدن.

- وتنقسم المساجد في العهد العثماني من حيث تأسيسها؛ إلى مساجد أسسها الخلفاء والأمراء والولاة وهو جزء من عملهم الوظيفي اتجاه المسلمين؛ إما لشهرة أو لكسب عطف الرعيّة.
- ومساجد أسسها الأتراك لكسب الشهرة أو التقرب لله والتقرب للعامة.
- ومساجد أسستها فئات دينية أو مؤسسات خيرية وهي معظم مساجد الجزائر.

كان المسجد والمدرسة متلازمين في العهد العثماني، والتعليم قضية أهلية مرتبطة بالسكان، حيث تميزت مجهودات العثمانيين بإسهامهم في تشجيع بناء المدارس، إذ أنشأ **صالح باي** مدرسة الكتانية وألحق بالجامع الأخضر هذه المدرسة.

- لقد شجع العثمانيين التعليم برصد الأوقاف والأحباس التي تتخذ طابعا دينيا لمساعدة الطلبة والغرباء وصيانة المساجد.

2-2- المدارس القرآنية:

انتشرت بشكل واسع في العهد العثماني بمحاذاة المساجد لارتباط العالم بالدين، وتنوعت معارفها وعلومها من العلوم الدينية التي تقوم على حفظ القرآن وتفسيره وشرح الحديث والفقه والتوحيد والمنطق إضافة إلى علوم اللغة والبلاغة والعروض والقوافي الأدبية والإملاء.

ساهمت المدارس بشكل فعال في الجانب العلمي وتكوين القضاة والموظفين، أين يكون التدريس فيها بعد موافقة الداعي واقتراح مسؤول الأوقاف **(أبو القاسم سعد الله، 1998، ص246).**

2-3- الزوايا والطرق الصوفية:

انتشرت بشكل واسع وكبير جدًا في العهد العثماني في القرن 13هـ، كان يقصد بها المسجد الصغير ويقصدها المتدينين للعلم والعلاج والاعتكاف والتصوف والابتعاد عن ملذات الحياة والمدنية، حيث كان لكل زاوية وليّ صالح في المدينة يحرسها ويحمل البركة ويمنع عنها الاعتداءات والمشاكل على حد اعتقاداتهم آنذاك.

مثلت مرحلة التعليم فيها الدمج بين الثانوي والتعليم العالي؛ حيث يقوم فيها التعليم على الحفظ ولاستظهار والمناقشة وإثراء الأفكار، ظهرت في تلك الفترة نصوص كتابة التراجم والسير لشخصيات الارستقراطية، كما تميز التعليم بتعدد العلوم والمعارف المختلفة، وليست الدينية فقط؛ حيث أكد الضابط " **إيميل كومب** " في وصف حالة التعليم في الجزائر نهاية القرن 18م « **كان التعليم العالي في أرض الجزائر يشمل جمهور كبير من المتعطشين للعلم والمعرفة، يجلسون حول شيوخ وعلماء لا يتلقون عنهم علوم الشريعة فحسب؛ بل يتلقون علوم الرياضيات والآداب، فكانت نتيجة انتصار أسلحتنا أن تفرق الشيوخ واضمحل التعليم العالي** » **(رابح تركي، 2001، ص130).**

وذلك نتيجة ما أصاب العلم الإسلامي من ركود وجمود فكري إبان الحركات الاستعمارية، غير أنه وفي الجزائر وعلى حد قول " **أحمد توفيق المدني** " واصل المجتمع الجزائري على طلب العلم والمعرفة في كامل أنحاء البلاد، أين انتشرت الكتاتيب والمدارس القرآنية والزوايا في المدن والقرى، وانتشر العلم بين الطبقات الراقية وقلت الأمية بين الطبقات

الوسطى والعامة. هذا بغض النظر عن المؤسسات الرسمية للتعليم التي أنشأتها الحكومة من أجل تشجيع نشر العلم بين الأهالي، حيث صرح الضابط الفرنسي الجنرال " **فيالار**" في كل قرية كانت توجد مدرستان أي حوالي ألفيّ مدرسة، في المدينة، كما كانت توجد معاهد وجامعات في الجزائر العاصمة **وقسنطينة ومازونة وتلمسان ووهران**، كما كان التعليم في الزوايا الكبرى إلزاميا، ولكل طريقة دينية عدة مدارس وعدة مواد مختلفة.

وفيما يخص البرامج التعليمية التي كانت سائدة في المدارس الجزائرية، وكما في مدارس العالم الإسلامي، فقد كانت تتضمن بطبيعة الحال القرآن الكريم، والحديث النبوي، واللغة العربية وما يتفرع عنها من مواد تدريس، فضلا عن الرياضيات ومختلف العلوم الدقيقة. وأما الوسائل التربوية المعتمدة في المستويات التعليمية المتقدمة فكثيرا ما شجعت ممارسة المطالعة والبحث من خلال الوثائق، على إنشاء مكتبات ذات قيمة لا تحصى، حيث كانت اغلب المعارف السائدة تعتمد على الذاكرة والتفكير، والنقد والمنطق معا **(علي ديدونة، 2009، ص ص124-126).**

3- السياسة التعليمية في العهد العثماني:

من خلال وصفنا المبسط لحال وطبيعة التعليم إبان العهد العثماني، يمكننا أن نستنتج خصائص السياسة التعليمية أثناء هذا العهد.

لم يكن للدولة العثمانية إشرافا كبيرا على التعليم من حيث التمويل والإشراف والمتابعة الدراية، ولا من حيث الأهداف والغايات ورسم السياسات، حيث لم يكن هناك وزير للتعليم ولا مدير ولا مسئولا مباشر عن العملية التربوية، إلا بعض الإسهامات المحتشمة **لمحمد كبير وصالح باي...** رغم أنها ليست مخططة ولم تخرج عن التعليم الديني التقليدي.

لقد كان التعليم في تلك الفترة ينبع من حاجة المجتمع الجزائري لتربية لم يكن للدولة العثمانية إشرافا كبيرا على التعليم من حيث التمويل والإشراف والمتابعة الدراية، ولا من حيث الأهداف والغايات ورسم السياسات، أبنائه، لذلك اعتمد على جهود الأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية... كما انطلق التعليم من تقاليد الجزائريين الراسخة، والتي تعود إلى عصر الحضارة وازدهار للعلوم والفنون أيام الدويلات الإسلامية أين تطورت المعارف العلمية المختلفة.

لأن الدولة العثمانية قد أهملت نوعا ما التعليم، إلا أن الأسر الجزائرية لم تفرط في تعليم أبنائها، وتحملت أعباءه وحافظوا على تحفيظ القرآن وتعاليم الدين والتعرف على مختلف العلوم والفنون **(أبو القاسم سعد الله، 1998، ص135)**.

أما بالنسبة لمهنة التعليم فقد اختلفت مكانتها حسب المرحلة التي يقوم المدرس بتعليمها، رغم أنها كانت من المهن الغير مرغوب فيها أو المربحة، إذ كانت مهنة تجلب لصاحبها الفقر فهي « رغم ما تجلبه من عطف الناس وتضامنهم والاحترام (للمؤدب) »، وهذا بالنسبة لمعلم المراحل الابتدائية والكتاتيب، لكن إذا ما تعلق الأمر بالتعليم العالي والثانوي فيختلف الأمر فقد كان المعلم من المحظوظين، فهو موظف لدى الدولة يعينه الباشا، أما في الأرياف فكان رجال التصوف والمرابطين يتنافسون على جلب طلبة العلم لزواياهم لنشر أفكارهم وجلب الأموال والصدقات والهبات.

إذن إن قضية انتشار التعليم بشكل واسع بين الناس في جزائر العهد العثماني « إنما يقصد بها التعليم الابتدائي، أو الحد الأدنى من التعليم ». **فقد كان الدين الدافع الأول للتعلم** وكانت الدولة العثمانية تمارس الرقابة فقط **(أبو القاسم سعد الله، 1998، ص137)**.

إنه ومن خلال تتبعنا لأصول المنظومة التعليمية في الجزائر، ومن خلال تلك البرامج التي كانت سائدة في جميع العصور، منذ الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي لها، ندرك **وحدة التفكير** و**التخطيط والعمل** على عملية التعليم والتميز والفضل في هذه الوحدة يعود إلى مرجعية العقيدة الإسلامية، التي كانت مصدر العلم والمعرفة وأساس وحدة المسلمين آنذاك من سياسيين ومدرسين وعلماء وفقهاء وقضاة وأمراء وحكام، فقد كانت هذه العقيدة هي المصدر والمرجع الأساسي لجميع الأوامر والمتطلبات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية أي في حدود ما تأمر به هذه العقيدة.

وبهذا التوافق المنطقي السليم ثبتت الوحدة العملية في التفكير والتخطيط بين رجال السياسة ورجال العلم والتربية ورجال الفقه، فلم يكن الصراع القائم في ذلك الوقت صراعا عقائديا بين الدويلات والحكام حيث لم يتجاوز دائرة السياسة والحكم، وما تعداها أبدا إلى العقيدة التي كانت المرجع الذي يحتكم إليه الجميع في كل شؤون الحياة.

محاضرة 03: المنظومة التربوية أثناء الاحتلال الفرنسي

1- مدخل:

لقد كان احتلال فرنسا للجزائر من سنة 1830 امتداد لتلك الحملات الصليبية المنظمة من قبل الدول الغربية ضد العالم الإسلامي، والحقيقة التي لا جدال فيها أنه كان يهدف خلال كل مسيرته الطويلة في الجزائر إلى غاية أساسية تتمثل في استئصال مقومات الأمة ومحو معالم الإسلام والعروبة فيها، وذلك بعمله على فكرة الإدماج والاستئصال؛ حيث اعتمد في ذلك على مجالين أساسيين هما المجال الاجتماعي والمجال العلمي.

2- المجال الاجتماعي:

خطط الاستعمار الفرنسي لطمس الهوية الجزائرية والقضاء على الفرد الجزائري من خلال أربع مراحل متتالية وهي:

- **المرحلة الأولى: تفقير الشعب الجزائري:** سعى الاستعمار الفرنسي إلى تدمير كاهل الفرد الجزائري وذلك بتجويعه وتشريده، من خلال إتلاف المزارع والمحاصيل وفرض الغرامات المالية لأتفه الأسباب وتدمير القرى ومصادرة الأراضي الزراعية وقتل الحيوانات وحرق الأراضي، لقد أصبح التفقير وسيلة أساسية ومشروعة يستطيع من خلالها الاستعمار إحكام قبضته على الشعب الجزائري وإخضاعه وإذلاله بالتجويع **(رابح تركي، 2001، ص62)**.
- **المرحلة الثانية: توسيع دائرة التجهيل:** اعتماد التنصير والعمل على الفرنسة؛ أصدر بتاريخ 08 سبتمبر 1830 الاحتلال أمرًا يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية للجزائريين، أين توقف دواليب العلم والمعرفة وبدأ الجهل والأمية يسود المجتمع الجزائري **(علي ديدونة، 2009، ص158)**.

- **المرحلة الثالثة: اعتماد التنصير:** وهذه المهمة أوكلها الاستعمار الفرنسي إلى القساوسة والرهبان، وحتى الضباط الإداريين.

كان الجنرال **بيجو** (Bugeau) الحاكم العام للجزائر، أحد أهم قياد تنفيذ هذه السياسة، إذ أكد على أهدافه التنصيرية بقوله: علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية– مهد لدولة مسيحية– تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل... تلك هي رسالتنا.

والأمر الذي يثير الدهشة حقا هو أن فرنسا أصبحت تنشر المسيحية بين الجزائريين بواسطة أموال الأوقاف الإسلامية التي استولت عليها، وعن طريق المساجد التي حولتها إلى كنائس في مختلف مدن القطر، ثم جعلتها مصيدة لتنصير الجزائريين **(رابح تركي، 2001، ص67).**

شملت هذه السياسة كافة أرجاء الوطن، غير أنها ركزت على الأرياف والمناطق الجبلية، حيث ركزت على منطقة القبائل أين اتجهت فرنسا إلى محاول الفصل بين المناطق التي تزال تتحدث اللهجة الأمازيغية عن بقية الوطن، ذلك أن فرنسا والمبشرون المسيحيون لم يكتفوا بما فعلوه في الاعتداء على الإسلام، وأوقافه، ومساجده في الجزائر، وفي العمل على تنصير الجزائريين، بل ابتكر خطة شيطانية أخرى وهي تقسيم سكان الجزائر إلى عنصرين: عنصر **عربي يتكلم العربية**، وعنصر **أمازيغي لا يتقن العربية.**

غير أن هذه العملية لم تنجح ولم تحقق أهدافها التي خططها المستعمر على مستوى الفرد الجزائري، وهذا بدليل الثورات الشعبية والتفاف الشعب الجزائري حولها وفي كل المناطق، وعن أثر هذه الظاهرة يقول المؤرخين « خلفت حركة التبشير في الجزائر جيلا يختار بين واقعين متناقضين فالمسألة أبعد من تكون تفضيل دين على آخر، إنها اختيار المواطن بين

الارتباط بواقع قد تأصل فيه الدين أو اعتناق دين جديد به قد يتغير الكثير من هويته الوطنية » **(علي ديدونة، 2009، ص ص159-161)**.

- **المرحلة الرابعة: العمل على الفرنسة:** لم يكتفي الاستعمار بفرنسة المسلم الجزائري في لسانه فحسب؛ بل عمد إلى التأثير في فكره وعقله وأفكاره وتصوره اتجاه فرنسا، وذلك بحرمانه من دينه ولغته وحتى عاداته وتقاليده وارتباطه الروحي.
- **المرحلة الخامسة: محاولة الإدماج:** إن هذه المراحل ترتبط ببعضها ارتباطا جدليا تخدم المرحلة السالفة منها المرحلة الآتية، إذ كانت كل هذه المراحل تهدف إلى مرحلة أخيرة وهي إدماج الجزائريين في دائرة المجتمع الفرنسي بإخضاعهم لقانون هذا المجتمع والاحتكام إليه.

3- المجال العلمي والديني:

وبصفة عامة؛ إن واقع السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما يتعلق بالناحية التربوية التعليمية والاجتماعية، كانت ترمي بها إلى تكوين جماعات منفصلة عن مقومات الشخصية الإسلامية العربية، وإلى تحويل الشعب الجزائري وإدماجه في الحضارة الأوروبية والثقافة الفرنسية عن طريق نشر اللغة الفرنسية ومقاومة الدين الإسلامي وفق هذه المراحل الخمس بالإضافة إلى سياستها التعليمية المباشرة.

ضمن هذا المجال انصبت فرنسا في القضاء على المنظومة التربوية الجزائرية وخلق منظومة أخرى وذلك وفق طريقتين أو مرحلتين وهي:

3-1- القضاء على الأوقاف الإسلامية وسائر الأملاك:

ليتمكن المحتل من طمس معالم ثقافة المجتمع وفصله عن كل ما يربطه بأصوله ولغته ودينه، حرص على تجميد نشاط التعليم الذي كانت تقوم به المؤسسات والمدارس والزوايا، فقد استولى بذلك على الأملاك الوقفية التي كانت تمد هذه المؤسسات، وتمول أعمالها، وتغذى

جهود القائمين عليها والعاملين بها، كما أصدرت القوانين التي تضع حدا للنشاط التعليمي الذي لا تشرف عليه الإدارة الحاكمة؛ أي يمنع على كل هيأة تريد ممارسة التعليم إلا بشروط تعجيزية. **(عبد القادر فضيل، 2009، ص33).**

كما هاجم وبشكل مباشر المحتل باقي أنواع وأشكال التعليم التي كانت سائدة آنذاك في شكل التعليم الأصلي التقليدي من خلال:

- الاستمرار في إهمال التعليم العربي الإسلامي وعدم رد الأوقاف إليه رغم تشبث الأهالي برفض المدرسة الفرنسية.
- إنشاء تعليم مزدوج خاص للجزائريين تدرس فيه اللغة العربية وتكون فيه الفرنسية أساس النظام.
- تولي التعليم في الزوايا والكتاتيب خاصة في القرى والأرياف.

عمومًا توقف في هذه المرحلة التعليم التقليدي أو الأصلي عن أداء مهامه، لظروف الحرب والاستيلاء على مراكز العلم والتعليم، حيث حولت فرنسا دور الكتاتيب والمدارس القرآنية والمساجد إلى صالحها لخدمت مخططاتها، حيث أفرغوه من محتواه الأصلي وجردوه من مؤسساته وتحكموا في المدرسين وقاموا بتدجين أفكارهم ومنعهم من تجاوز التحفيظ إلى التفسير وارتبطت الكتاتيب بالبركات والكرامات التي يملكها الأولياء والأضرحة.

- أما المساجد فقد تحولت إلى كنائس كما نفيّ وهجر طلبتها وعلمائها، كما لم يخرج البرنامج الدراسي الذي كان صنيعا في المساجد عن الموارد العربية النحو والصرف أي إلغاء تقريبا التعليم الثانوي والمتخصص آنذاك **(علي ديدونة، 2009، ص ص174-175).**

3-2- تخريب المؤسسات التعليمية؛ وإقامة المدرسة الفرنسية (التعليم الفردي):

بموازاة المرحلة السابقة كانت فرنسا تحاول إقامة تعليم فرنسي ومدرسة تقوم على لغة وأفكار ومنهج فرنسي في الجزائر نابعًا من النظام التربوي في فرنسا، غير أن هذه المدرسة ولدت متعثرة فاشلة لنظر لرفض الأهالي هذا النوع من التعليم (**علي ديدونة، 2009، ص ص179-180**).

لقد كان التعليم الفرنسي الموجه للجزائريين من البداية متصفا بطابع التحدي اللغوي الحضاري ولقد مر تطور المدارس الفرنسية في الجزائر بـ:

- **التعليم المزدوج (1830-1835):** تميز بإهمال تعليم الجزائريين.
- **المرحلة الثانية (1835-1870):** أهم ما ميزها دراسة الوضع الديني واللغوي ودراسة مصير التعليم في الجزائر ورسم إستراتيجية لتنظيم التعليم الفرنسي في الجزائر، حيث صدرت مجموعة من القرارات منها إلغاء المدارس العربية الفرنسية والمدارس الشرعية الثلاث.
- **المرحلة الثالثة (1883-1892):** شهدت عدّة إصلاحات في نظام التعليم الفرنسي منها إجبارية التعليم الفرنسي من غير الأهالي الجزائريين وإعادة صياغة نظام التعليم وفقا للأهداف الاستعمارية الجديدة.
- **المرحلة الرابعة إلى غاية 1914:** الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى حيث كاد يتوقف التعليم الفرنسي آنذاك، والذي قابله الانطلاقة الحقيقية للتعليم العربي الإسلامي بداية العشرينات، حيث ظهرت الاتجاهات والأفكار المناهضة للاستعمار والمحاكمة بحقوق الإنسان كما عاصرة النهضة العربية الإسلامية والحركة الإصلاحية في الوطن العربي آنذاك. أين أصبحت فرنسا محاصرة ومطالبة بتعليم قاعدي وإلزامي للجزائريين حيث زادت عدد المدارس (**رابح تركي، 2001، ص356**).

4- أهداف السياسة التعليمية أثناء الاحتلال:

ليس من الصعب على الباحث المتتبع لسياسة فرنسا في الجزائر بصفة عامة- وسياستها التعليمية بصفة عامة خاصة- أن يلاحظ بأنها كانت لا تحفى أن أهدافها في الجزائر- هي تحقيق سياسة الفرنسة- والإدماج - والتجنيس،

4-1- سياسة تعليم الأهالي من طرف الاحتلال الفرنسي:

أ. تعليم الأهالي:

قبل أن نتكلم عن وضعية تعليم الأهلي إبان الاحتلال الفرنسي لابد من إشارة لدلالة المفـهوم في السياق التاريخي؛ حيث دل فيه إلى معنـى (العلم)، أي الجمـع بين مجمـوع العلـوم اللغوية والأدبية والشرعية والمدنية، وقد تحدث الأستاذ محمد المبارك عن هذا التعليم فقال: « انتشر التعليم في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي مع انتشار الإسلام نفسه فيها، وعلى هذا فقد بدأ هذا التعليم فكل البلاد العربية... منذ القرن الأول للهجرة، أي في عهد الراشدين والأمويين، وكذلك كان تاريخ وقيامـه في كل بلد هو تاريخ دخول الإسلام إليها وانتشاره ».

مر هذا التعليم بأطوار متعددة، فقد ازدهر وتنوعت آفاقه انطلاقا من القران والسنة، التي أعطت له الدفع القوي وأنارت له السبيل للأخذ بسائر ضروب المعرفة الدنيوية، بالإضافة إلى معرفة الدين فقد شمل هذا التعليم كل ما يحتاجه المسلمون في دينهم ودنياهم، حيث شمل هذا النوع من التعليم علوم التفسير والحديث، والفقه والعقيدة وعلم الكلام والدفاع عن العقيدة، بالإضافة إلى التاريخ وعلوم العربية من اللغة والشعر والأدب والبلاغة والنحو والصرف والاشتقاق والمنطق والفلسفة، وكذلك العلوم العلمية مثل الرياضيات والحساب والجبر

والهندسة... والكيمياء والطبيعيات والصيدلية والفلك... وغير كثيرا من هذه العلوم. **(مبارك الميلي، 1986، ص).**

وبهذا يكون تعليم الأهالي تعليما تتسم به المنظومة التربوية للعالم الإسلامي جمعا وليس الجزائر فقط، حيث بقيت السياسات التعليمية العربية الإسلامية تعتمد هذا التعليم حتى بعد سقوط الخلافة وحركات لاستعمار التي طالت الكثير من الدول العربية والإسلامية والتي من بينها الجزائر **(رابح تركي، 2001، ص355).**

لم يكن في الجزائر قبل بداية الخمسينيات أي نظام فرنسي خاص بتعليم الأهالي، فالمسلمون كانوا يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والزوايا والمساجد على نفقاتهم الخاص، ونفقة الأوقاف، ولكن حتى هذا النوع التعليم بدا ينهار عندما استولى الفرنسيون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده. وقد كتب **دي توكفيل في أحد تقاريره سنه 1847م** واصفا الوضع قائلا: « لقد استولينا في كل مكان على أموال المؤسسات التي غرضها سد حاجيات التعليم، وذلك بان حولناها جزئيا لاستعمالاتنا الخاصة... وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، حيث انظفى التعليم، وجعلنا المجتمع أكثر بؤسا وفوضى وأكثر جهلا...» **(إبراهيم لونيسي، 2007، ص72).**

غير أن هذا التعليم يهدف بالأساس إلى تأهيل التلاميذ إلى العمل اليدوي وشغل الوظائف والمهن التي يحتاجها الفرنسيون، وهو تعليم منفصل عن التعليم العام الفرنسي لأن النظرة الدونية للأهالي وسياسة التمييز لازمت سياسة التعليم.

أما بالنسبة للتعليم الأوربي فإن فرنسا كانت تقوم بفتح مدارس خاصة بالمعمرين، وكانت تقبل قلة قليلة جدا من الجزائريين (الأهالي) حيث ذكرت جريدة المبشر في عددها 30 سنة 1847م انه تم قبول حوالي 120 تلميذا جزائريا في عدد من المدارس في مدينة عنابة،

وقسنطينة... وقد ذكر في نفس الجريد أن فرنسا لم تعبر عن رغبتها في تعليم الأهالي إلا سنة 1849م، حيث اعترفت أنذالك أن التعليم أصبح مهمل جدا وانتشر الجهل والأمية، حيث حملت المسؤولية آنذاك لإدارة الدولة العثمانية قبل 1830م، وهي بذلك تحاول أن تغالط الرأي العام الجزائري وتبعد تهم التجهيل عن الإدارة الفرنسية **(إبراهيم لونيسي، 2007، ص73)**.

والحقيقة أن الإدارة الاستعمارية لم تضع تعليم المجتمع الجزائري كأولوية إطلاقا، بل أن ما دفعها إلى إبداء رغبتها في تعليم بعض الأهالي وليس كلهم، هو استجابة لرأى العام العالم المناهض للاستعمار والحافظ لحقوق الإنسان من جهة، ولإيجاد طبقة من رجال الدين توظفها في المناصب الشرعية خاصة لما أدركت أن لرجال الدين أهمية كبيرة في الأعراش والمدن، لذلك أرادت فرنسا أن تبعث روح التعليم التقليدي المبعثر من جديد، غير أنها أدخلت الكثير من التعديلات وفق ما يخدم مصالحها.

ب. المدارس العربية – الفرنسية:

طبق للمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1850 والذي نص على تأسيس عدد من المدارس في أنحاء عديدة من القطر الجزائري، والهدف منها هو تعليم اللغة الفرنسية والعربية لكلا من الجزائريين الأهالي، والمعمرين الفرنسيين والغير فرنسيين، وطبقا لنفس المرسوم؛ تتولى هذه المدارس تكوين موظفين من الأهالي ليشتغلوا وظائف في الدين– والقضاء الإسلامي– وفي التعليم– وفي المكاتب العربية، وذلك في كل من مدينة المدية، البليدة، ثم استقرت بالعاصمة وتلمسان وقسنطينة، كانت مدة التعليم بها أربعة سنوات في القسم الابتدائي وسنتين في التعليم العالي، ويشترط في الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بها أن يكونوا حاصلين على الشهادة الفرنسية– وعلى معلومات عربية **(رابح تركي، 2001، ص368)**.

وقد كانت الإدارة الاستعمارية جد حريصة على نشر هذه المدارس، حيث فتحت حاولي ست مدراس للذكور في كل من وهران وقسنطينة، وأربع مدارس للإناث في كل من العاصمة وعنابة وقسنطينة وذلك ما بين 14 جويلية ونهاية شهر أوت 1850 **(إبراهيم لونيسي، 2007، ص81)**.

ويلاحظ أن الإقبال على هذه المدارس ضعيف للغاية، وذلك نظرا لضعف التعليم العربي بها رغم أنها أسست من أجل تخريج المثقفين المتخصصين في الدراسات الإسلامية– والعربية **(رابح تركي، 2001، ص368)** كما سبق وذكرنا، ولكن التضييق الذي مارسته الإدارة الاستعمارية على التدريس الإسلامي العربي، وتهميشها للغة العربية في المرحلة الثانوية، والسيطرة التي كانت تمارسها على رجال الدين والمتثقفين الدراسيين والمدرسين في هذه المدارس؛ فقد نظمت فرنسا أمور التعليم فجعلته فرنسيا خالصا في اللغة والمناهج والتسيير العام؛ فقد صرح مارسيه (W. Mariais) بقوله، « لما أخضعناهم أقمنا نظاما تعليميا للأطفال الجزائريين، فإننا لم نقرأ حسابا البتة للغة العربية في المدارس الابتدائية الخاصة بالأهالي...» **(سفيان لوصيف، 2014، ص147)** **هذا** الأمر جعل الجزائريين يدركون النوايا المضمرة من طرف فرنسا في تشجيعها لهذه المدارس، كونها توريد السيطرة على فكر ودين الفرد الجزائري سيطرة كاملة، بل كانت تهدف إلى تحريض الأهالي خاصة المتمدرسين في مدارسها ضد رجال الدين ومشايخ الزوايا الذين يتزعمون قيادة الثورات الشعبية، ويدعون إلى انتفاضة الشعب ضد فرنسا.

3-2- طبيعة وأهداف السياسة التعليمية إبان الاحتلال:

وعليه فإن هذه المراحل التي تكلمنا عنها والتي شهدت ميلاد المدرسة الفرنسية الخاصة، كان التعليم فيها موجها توجيها خاصا ويهدف إلى إخراج إنسان جزائري مسلوب من تاريخه ولغته ودينه.

ولقد جاء على لسان الأستاذ رابح تركي في هذا الشأن؛ أن الأمر الذي جعل التعليم الخاص بالجزائريين فرنسيا مائة في المائة في المرحلة الابتدائية- وفرنسيا بنسبة 99% في المرحلتين الثانوية- والعالية- لم يكن يهدف من وراء ذلك إلى تثقيف الجزائريين ورفع مستواهم العلمي- والحضاري- أبدا بل كان همه الأكبر هو صهرهم في البوتقة الفرنسية، وفرض الفرنسة، والاندماج، والتجنيس، عليهم بكل وسيلة ممكنة.

فقد جعل الاستعمار الفرنسي من المدرسة المفرنسة وسيلة مثالية لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية تدريجيا بدل استعمال القوة والضغط؛ نظرا لتأكده من فشل هذه الأخيرة في السيطرة على شخصية الشعب الجزائري. ولقد ظهرت هذه الأهداف جليا في أقوال ساسة وحكام فرنسا آنذاك. وكأحد عينات هذه الأقوال ما صرح به السيد برنارد (Bernard) مدير مدرسة المعلمين في الجزائر العاصمة أثناء قرارات مؤتمر المستوطنين الأوروبيين الذي انعقد سنة 1908.

حيث كتب هذا الأخير يوضح خطر هذا النوع من التعليم ويشرح أهداف فرنسا من نشر التعليم الفرنسي الخالص بين الجزائريين يقول: « ليس من الكرم أو الجود في شيء أن تنشر الجامعة العلم في القبائل الأمازيغ، بل دعونا نقولها كلمة صريحة مدوية أن ذلك في مصلحة فرنسا وحدها، وهو ما نضعه نصب أعيننا، وقد يضفي ذلك على تعليمها طابعا خاصا ويساعد مدرستنا على تطبيق طرقهم ووسائلهم الخاصة- كما يضفي في الوقت نفسه، على برامجنا

طابعها الخاص، وانه لمن الأهمية بمكان أن نبث في أذهان الأهالي فكرة رفيعة ونقية... عن عظمة فرنسا وجيشها... وليس من شك في أن مركزنا سوف يكون أقوى لو أننا استطعنا أن ندع الأهالي يفكرون من تلقاء أنفسهم وبمحض إرادتهم، ويقولون فيما بينهم ما أقوى وأكرم هؤلاء الفرنسيين... إن المدرسة الأهلية في شكلها الراهن، وعملها الخيري المزدوج، ليست أداة تجديد خلقي فحسب، بل هي على وجه الخصوص أداة سلطة وسلطان وسيلة نفوذ وسيطرة وسنخلق من رعايانا عضدا مفيدا جدا وساعدا قويا لفرنسا » **(رابح تركي، 2001، ص253)**.

لقد كان التعليم محتكرا للمستوطنين اعتقادا منهم أن تعلم الأهالي يودي إلي يقظتهم، فقد حرموا الجزائريين من مال الأوقاف الذي كان المصدر الأساسي في تغذية التعليم قبل الاحتلال، كما حرموا من ميزانية المجالس البلدية التي عوضت الأوقاف **(إبراهيم لونيسي، 2007، ص79)**.

ومن الأهداف الأساسية التي كانت الإدارة الاستعمارية تسعي إلى تحقيقها في الجزائر هو إيجاد نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسيا وتتقن اللغة الفرنسية إتقانا جيدا، وذلك لإدراكها لمدى أهمية اللغة وخطورتها في حياة الأمم والشعوب **(إبراهيم لونيسي، 2007، ص88)**.

إن الفرنسيين عندما أردوا نشر العلم وتأسيس المدارس بأنواعها في الجزائر، لم يهدفوا إلي تثقيف الجزائريين وتعليمهم؛ علما حقيقيا، منيرا لعقولهم ومحررا لفكرهم، بل قدموا لهم تعليما ضحلا يجعلهم أسهل اندماجا في فرنسا وتجنسا بجنسيتها، وهذا هدف فرنسا الأكبر في الجزائر منذ دخولها ارض الجزائر سنة 1830 إلي خروجها مهزومة سنة 1962.

وعموما تميز التعليم الفرنسي في الجزائر بخاصيتين:

- تعليم راق وإجباري ومجاني لأبناء الأوروبيين
- تعليم هزيل ومنحط لقلة من الجزائريين؛ بهدف تكوين أجراء وعمال يعملون لدى الأوروبيين في مختلف الوظائف **(رابح تركي، 2001، ص355)**، ووفق هذا التقسيم نظمت فرنسا تعليما خاصا بالجزائريين، تكون فيه فرص التعليم والخدمات التربوية والتعليمية غير متساوية مع الفرنسيين المتواجدين في الجزائر، حيث كان حظ الجزائريين لا يتجاوز التعليم الأولي، ومن أتيح له تجاوز المرحلة الولي فمصيره التكوين المهني والتدريب على الأعمال اليدوية البسيطة التي تحتاجها الإدارة الفرنسية **(عبد القادر فضيل، 2009، ص34)**، ما شكل صعوبة بالغة لدى الجزائريين في تكوين مستوى تعليمي يؤهلهم لتقلد الوظائف، ورفع مستوياتهم المعرفية والعلمية في ظل ما اتخذته فرنسا من سياسات وإجراءات صارمة لتعيق تعليم وتعلم الجزائريين، لولا بعض الجهود الحثيثة من الوطنيين والإسلاميين الذي تولى واستمروا في عملية النضال من اجل تعليم الجزائريين تعليما إسلاميا ووطنيا يحافظون به على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

المحاضرة 04: المنظومة التربوية في مؤسسات

جمعية العلماء المسلمين

1- مدخل حول جمعية العلماء المسلمين:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الساحة بحكم التأثر بالنهضة التي عرفها المشرق الإسلامي، وبعد الحركة الإصلاحية لكلا من الإمام محمد عبد الوهاب في الحجاز، ومحمد عبده بمصر، وجمال الدين الأفغاني التي استفتحت العمل من الأستانة. ولقد امتدت هذه النهضة نحو المغرب العربي الإسلامي بحكم التواصل المستمر بين الشعوب العربية المسلمة، خاصة نتيجة الهجرة التي ازدادت دواعيها بعد الاحتلال الفرنسي وتضييقه الحصار على حركة العلم والمعرفة في الجزائر. هذا التواصل بسب العلم، كان العامل الأساسي الذي حرك في المهاجرين الجزائريين الهمم، وسعى في دفع الكثير من رجال العم والمعرفة بالعودة إلى الجزائر؛ ومن ثم العمل على استعادة الحياة الإسلامية، في سبيل إنقاذ البلاد مما هي فيه من ظروف الاستعمار التي سببت الجهل والأمية والتشتت والضياع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري آنذاك ومن هؤلاء العلماء الذين مضوا نحو الجزائر، الشيخ الطيب العقبي، والشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ محمد البشير الإبراهيمي.

ومن خلال جهود هؤلاء المشايخ؛ برزت جمعية العلماء المسلمين للوجود بتاريخ 05 ماي 1931 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة برئاسة الإمام عبد الحميد بن باديس، والذي بقى على رأسها حتى وفاته المنية يوم 16 أفريل 1940. ثم خلفه الشيخ البشير الإبراهيمي، والذي أكمل مسيرة الجمعية الإصلاحية والجهادية: السياسية والعلمية والاجتماعية.

2- أهداف المنهج التربوي للجمعية وابن باديس:

لقد وعت جمعية العلماء أهمية التربية والتعليم في تحقيق مقاصدها العقيدية الفكرية فركزت على التعليم الإسلامي العربي وإنشاء المدارس وحث الأسر وتشجيعها على إرسال أبنائها إلى مدارسها.

- وجهة الجمعية اهتماما إلى التعليم المسجدي إدراكا منها بأن المسجد والتعليم كلا متكامل يجدد ويعزز الإسلام، حيث وضعت برنامج واسع لتعليم الصغار (التعليم القاعدي)، خاصة من تعلم بلغة أجنبية.
- كما اهتمت بتعليم الكبار ومحو الأمية فأنشئت المدارس وفتحت النوادي لإلقاء المحاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة.
- كما لم يقتصر دور الجمعية التربوي؛ داخل الوطن فحسب بل امتد إلى أبناء الجزائر الذين هاجروا إلى فرنسا. حيث انتبهت الجمعية لخطر الذوبان في الحضارة الأوروبية والابتعاد عن أصول الدين والوطنية. **(علي ديدونة، 2009، ص213)**.

2-1- الأهداف العامة للجمعية:

ركزت غايات الجمعية على الجانب العقائدي الاجتماعي حيث كانت أهم أهدافها **هو:**

- إصلاح عقيدة الشعب الجزائري وتنصلها من الخرافات والبدع وتطهيرها من مظاهر التخاذل والتواكل التي تتغذى بها الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي.
- المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري لمقاومة التنصير الفرنسي والإدماج.
- محاربة تجهيل العقول وتعليمها والرجوع إلى القرآن والسنة عن طريق التربية والتعليم.

ولقد جاء في مقال كتبه محمد البشير الإبراهيمي في جريدة البصائر؛ بعنوان جمعية العلماء موقفها من السياسة والساسة، يحدد فيه بشكل مباشرة أهداف ومقاصد الجمعية: إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائدهم– وتفهم حقائقه– وإحياء آدابه وتاريخه– وتطالبك بتسليم مساجده– وأوقافه– إلى أهلها.

- وتطالب باستقلال قضائه.
- وتسمي عدوانك على الإسلام– ولسانه– ومعابده– وقضائه عدونا صريحا.
- وتطالبك بحرية التعليم العربي.
- وتدافع عن ذاتية الجزائيين – التي هي عبارة عن عروبة والإسلام مجتمعين في وطننا واحد.
- وتعمل لإحياء اللغة العربية– وآدابها – وتاريخيها – في موطن عربي.
- وتعمل على توحيد كلمة الدين – وتذكر المسلمين الذين يبلغهم صوتها بحقائق دينهم– وسير أعلامهم– وأمجاد تاريخهم– وتعمل على تقوية روابط العروبة بين العرب لان ذلك طريق لخدمة اللغة والأدب.

هذه باختصار عي أهدافها ومبادئها من اجل إحياء اللغة العربية والدفاع عن الإسلام والعمل على تحرير الوطن الجزائري وتقوية أواصر الأخوة بين العرب والمسلمين **(رابح تركي، 2001، ص ص407–408).**

3– نظام التربية والتعليم عند ابن باديس:

يقوم المنهج الباديسي على الإصلاح الاجتماعي والديني. وفي رأي ابن باديس لا يمكن إصلاح مظاهر الاعوجاج والفساد التي تظهر في المجتمع، إلا إذا ارتكز هذا الإصلاح أساسا على الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع وهم أساسه.

وفق هذا أدرك الإمام أهمية العلم والتعليم بالنسبة للأمة الجزائرية، والتي حوربت في دينها ولغتها وشخصيتها الوطنية، كما سبق وأن ذكر بالنسبة لسياسة الاستعمار في محو الشخصية الوطنية الإسلامية للمجتمع الجزائري. حيث اتخذ الإمام مبدأ ووفق منهج جمعية العلماء المسلمين، **أن العلم الصحيح المبني على العقيدة السلمية هو وحدة السبيل لاستعادة الشخصية الوطنية للمجتمع الجزائري (مصطفى محمد حميداتو، 1998، ص97).**

وعلى الرغم من أن الشيخ عبد الحميد بن باديس اهتم بالتربية والتعليم اهتماما كبيرا، إلا أنه لم يورد الموضوع بتأليف والتخصص لكن المتصفح والمدقق في أثاره الصحفية ومنهج وأهداف الجمعية يخرج بصورة واضحة على طبيعة وخصائص المنهج العلمي والتربوي المنيع من طرف ابن باديس وأتباعه في جمعية العلماء والمسلمين.

3-1- منهج الإصلاح التربوي لابن باديس:

وفق الأهداف العامة للجمعية حدد ابن باديس اتجاهه الإصلاحي في التربية والتعليم والذي كان منهج شمولي وطريقا اختارها الشيخ كنوع من النهضة الفكرية الشاملة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي – على المدى البعيد، حيث كان يرى ابن باديس أن تحقيق النهضة المنشودة يتوقف بالدرجة الأولى على تكوين الفرد الجزائري من الناحية الفكرية– والتربوية– والنفسية، تكوينا عربيا وإسلاميا؛ يقوم في الحقيقة على دعائم هي في الحقيقة دعائم كل نهضة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، لكل شعب ينشد التقدم والتطور والرقى، ويطمح إلى الحرية والاستقلال، اعتمادا على هدا المنهج والأهداف حدد ابن باديس مجالات أساسية للإصلاح والنهضة بالمجتمع الجزائري تمثلت مجملها في:

- **الإصلاح الاجتماعي** من خلال إصلاح عقلية الجزائريين.
- **الإصلاح الديني** من خلال إصلاح العقيدة.
- **الإصلاح التعليمي.** من خلال إصلاح أخلاق الجزائريين وتربيتهم **(مصطفى حميداتو محمد، 1998، ص97).**

ربط ابن باديس بين التعليم والمسؤولية الاجتماعية؛ وفق قاعدة إصلاحية مفادها فكلما زاد العلم زادت المسؤولية الاجتماعية.

إصلاح العلماء والعلم = ازدهار للأمة والمجتمع

وذلك وفق ثلاث مقومات حدد الشيخ ابن باديس كقاعدة أساسية اعتمدها في منهجه الإصلاحي والفكري:

1. **الإسلام:** كدين– وحضارة وأخلاق، وسلوك.
2. **العروبة:** كلغة– وثقافة وتاريخ، وانتماء
3. **الجزائر:** كوطن عربي إسلامي، هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والإسلامي الأكبر.

ويمكن تلخيص الدعائم التي اعتمدها لتحقيق مقاصده في مختلف مجالاته الإصلاحية خاصة مجال التربية والتعليم في:

1. تأسيس المدارس والمعاهد العلمية لتربية الأجيال الصاعدة، وإعداد القادة القادرين في كل مجالات الحياة.
2. تأسيس المطابع والمجلات والجرائد لإحياء الثقافة العربية الإسلامية والوطنية ونشرها في كتب وجرائد وطنية وعربية وحتى دولية.

3. تأسيس المساجد والنوادي للتربية الدينية والسياسية والوطنية للشباب والنساء لمواجهة الاستعمار بسلاح العلم والمعرفة.

3-2- إصلاح المناهج التعليمية عند ابن باديس:

ركز ابن باديس في منهجه الإصلاحي على إصلاح مناهج التربية والتعليم، من حيث المحتوى وضرورة توافقها مع الواقع الاجتماعي والمرحلة التاريخية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، والأمة العربية آنذاك، لذلك وعندما وضع ابن باديس منهجه التربوي التعليمي، لم يكن منهجا مثاليا مبنيا على تصورات نظرية ومعرفية فقط، بل كان واقعيا أملته متطلبات العصر وأولويات المجتمع ومعتقداته آنذاك. فلم يتبع المنهج العلمي ولا طرق التدريس البيداغوجية، فقد كان يلقي محاضراته ارتجاليا على حسب الحاجة الاجتماعية والتعليمية للأفراد.

رغم ذلك أكد على ضرورة إصلاح المناهج وفق شروط العقيدة الإسلامية (قرآن وسنة نبوية)، وقد ربط بين إصلاح البرامج واعتمادها القرآن والسنة وبين صلاح التعليم والفرد أساسا.

لذلك فهو لم يحدد سننا لتعليم، بل كان يلتحق بمدرات الجمعية كل طالب للعلم مهما بلغ سنه أو جنسه، فقد تأثر ابن باديس بالطريقة السلفية في التدريس وإصلاح التعليم، حيث يقول البشير الإبراهيمي واصفًا الطريقة التي اعتمدها في تربية النشء « **كانت الطريقة التي اتفقنا عليها أنا ابن باديس في اجتماعنا في المدينة هي تربية النشء حتى لا نتوسع له في العلم وإنما تربية على فكرة صحيحة ولو علم قليل** ». فتمت لنا هذه التجربة في الجيش الذي أعددناه من تلامذتنا **(رابح تركي، 2001، ص447)**.

لم تكن نشاطات **ابن باديس** والجمعية مقتصرة على المستوى الوطني المحلي، بل سعى الشيخ بكل الطرق إلى نقل فكره ومنهجه ومبادئه إلي آفاق عربية ودولية، قاصدا من دلك رفع القضية الجزائرية إلى مستوى دولي لتعريف العالم بجرائم الاستعمار، من جهة؛ والاستفادة من الخبرات العلمية والفكرية والإصلاحية التي سادت العالم العربية والإسلامي أنداك، من اجل تقوية أوصل التعاون العربي لمواجهة مختلف أشكال الاستعمار والاستغلال التي كان تعيشها الأمة العربية الإسلامية، حيث دعا ابن باديس في رسالة وجهها إلى رجال الدين والتعليم في الجزائر والعلم العربي إلى عقد مؤتمر عام لتبادل الخبرات في مجال التربية قصد لتقوية الجوانب التالية:

- أسلوب التعليم.
- أسلوب تربية الناشئة.
- طريقة اختيار الكتب.
- تعليم البنت المسلمة ووسائل تحقيقه.
- وسائل لتنظيم وترقية التعليم المسجدي.
- الحد مظاهر الجهل والتخلف التي سادت المجتمع الجزائري **(مصطفى محمد حميدتو، 1998، ص100، 101)**.

4- ما حققته الجمعية وابن باديس في مجال التربية والعليم:

قامت جمعية العلماء المسلمين بقيادة العلامة **عبد الحميد بن باديس** طول ثلاثين عام من العمل المتواصل بغرس مقومات الشخصية العربية الإسلامية في الأمة الجزائرية، كما قامت بإبراز التباين المفرط الذي كرسه المستعمر الفرنسي بين المواطنين والمستوطنين من جهة، وبين

سائر طبقات الشعب الجزائري من جهة أخرى، ويمكن لنا أن نلخص أهم ما حققته الجمعية خلال الفترة بين (1931–1962) في المجال الاجتماعي والعلمي في مايلي:

1. إيقاظ الشعور في نفوس المواطنين، حيث أصبح الجزائريون يعبرون عن رفضه لمشروع التغريب الذي عمل المستعمر الفرنسي على تكريسه.
2. تمسك المواطنين الجزائريين باللغة العربية والدين الإسلامي، وذلك بالممارسة، والدفاع عن الوطن، بفضل المؤسسات التي أنشأتها الجمعية في كل أنحاء الوطن (المدارس، المساجد، النوادي، الجرائد... وكل المؤسسات والأنشطة التي أصبحت منارات للعلم والثقافة.
3. ارتفاع نسبة الوعي لدى الشعب الجزائري بحقائق الاستعمار
4. التحاق جل المنتسبين للجمعية إلى الجهاد المسلح بين 1962/1954.
5. إنشاء عدد كبير من النوادي والمدارس والمساجد التي لزالت شاهدة إلى اليوم، حيث كان عدد المدارس التي أنشأتها الجمعية قد بلغ سنة 1955 حوالي 400 مدرسة، كما بلغ عدد التلاميذ تقريبا 75.000 بين ذكور وإناث، وبلغ عدد المعلمين 700 معلم. ومن أشهر المدارس التي أسستها الجمعية:

* معهد الأمان عبد الحميد بن باديس بقسنطينة سنة 1947.
* مدرسة دار الحديث بتلمسان سنة 1937.
* مدرسة الحياة بوهران.
* مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة وببسكرة.
* مدرسة الفتح بسطيف.
* مدرسة تهذيب البنين بتبسة.

وهذه المدارس كلها قد جمعت بين المستويين الابتدائي والتكميلي، كما اهتمت بتدريس البنات أيضا **(علي ديدونة، 2009، ص255)**.

وبصفة عامة استطاعت الجمعية وفق أهدافها وعلمائها أن ترفع راية العلم والإسلام في ارض الجزائر رغم المخططات الإدماجية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي طول وجوده في الجزائر، كما استمر عملها الفكري والعلمي حتى بعد الاستقلال والي أللآن بنفس الشعار ضمن نفس الفكرة والأهداف، حيث أكد العلامة ابن باديس على هدفه الإصلاحي الذي جعل التعليم أساسه. **(علي ديدونة، 2013، ص ص234-235)**.

جاء في أحد مقالاته التي كان بعنوان: **صلاح التعليم أساس الإصلاح: «... لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم- فإنما العلماء من الأمة بمثابة القلب- إذا صلح صلُح الجسد كله- وإذا فسد الجسد كله- وصلاح المسلمين إنما هو بفقههم الإسلام- وعملهم به- وإنما يصل هذا على يد علمائهم- فإذا كان علماؤهم أهل جمود في العلم- وابتداع في العمل- فإذا أردنا إصلاح المسلمين فلنصلح علماءهم. ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم- فالتعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في المستقبل... ونعني بالتعليم التعليم الذي يكون به المسلم عالما من علماء الإسلام يأخذ عنه الناس دينهم ويقتدون به...» (رابح تركي، 2001، ص515)**.

المحاضرة 05: التعليم في الجزائر عشية الاستقلال

1- مدخل:

طالما اعتبر الشعب الجزائري التربية قيمة إيجابية، بل وقضية حيوية وعامل تحرر ورقي بالنسبة للمجتمع ككل، فقد ارتكز الجهد التنموي دائما على العمل التربوي والتكوين، حيث تبوأت التربية مكانة بارزة في سلم الاهتمامات الكبرى للجزائر المستقلة، وقد أظهرت دراسة النصوص التي رسمت معالم المصير الوطني الأهمية القصوى التي أوليت لتكوين الإنسان وتطوير المجتمع.

وللتعرف على واقع التربية والتعليم في الجزائر بعد الاستقلال لا بد من معرفة خصائص الواقع الاجتماعي الجزائري، حيث وجدت الجزائر نفسها عند استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الاجتماعي وتحدياته، من تفشي الأمية والفقر والأمراض، وأمام منظومة تربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين حيث كان التعليم موجها بالدرجة الأولى إلى المعمرين الفرنسيين **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص10)**.

2- واقع التعليم عشية الاستقلال:

تسلمت الجزائر المستقلة تعليما مهيكلا حسب أهداف وغايات المدرسة الفرنسية التي رسمها النظام الاستعماري، إذ كانت مواجهة سياسة التجهيل في ظرف وجيز ليس سهلا على الإطلاق، مما يضعنا في تساؤل عن وضعية التعليم عشية الاستقلال؛ تعداده هياكله، أهدافه، اهتماماته، صعوباته وعوائقه.

ورثت الجزائر ثلاثة أنماط من التعليم، تعليم نظامي موروث عن المؤسسات الاستعمارية، تعليم حر كانت تمارسه جمعية العلماء وجمعيات أخرى وتم تنظيمه في تعليم موحد مع التعليم الأول، وتعليم فرنسي اشرف عليه المكتب الجامعي الفرنسي سنة 1962، اشتمل على 2000 حجرة دراسية، و60 مؤسسة إعدادية و9 لتعليم التقني و16 لتعليم الثانوي **(سفيان لوصيف، 2014، ص254)**.

أما التعليم بالنسبة للجزائريين فبقى محصورا في التعليم الابتدائي ولم يكن شاملا ولا ديمقراطيا، حيث انحصر على مناطق وطبقات دون أخرى.

- كما تميز بقلة الهياكل وتنظيمات الاستقبال ونقص فادح في الإطارات إذ غادر الجزائر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين الفرنسيين، ولم يبقى من سلك التعليم إلا أولائك القلة من الجزائريين لم يزد عددهم عن 2602 معلما.
- كما تميز الوضع التعليمي في الجزائر بانخفاض مستوى التمدرس وانتشارا كبيرا للجهل بين أوساط المجتمع، حيث كان عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة سنة 1962 لم يتجاوز 353.88 تلميذ **(عبد الرحمان بن سالم، 2002، ص34)**.

لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية أن تجسد طموح الشعب الجزائري في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني وأن تضمن له حقه في التربية والتعليم.

وهذا ما أبرزته الدولة منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية حيث أعربت على بناء نظام تربوي جزائري مستمد من الأبعاد التاريخية والحضارية للأمة الجزائرية والمقاومات الشعبية وأدبيات الحركة الوطنية، حيث أنشأت الوزارة لجنة تكلف بإعادة النظر في هيكلة المنظومة التربوية، من خلال الأهداف والغايات، البرامج، المواقيت، ولغة التعليم وذلك بموجب

المرسوم المؤسس في 27 سبتمبر 1962 حيث نصبت هذه اللجنة رسميا سنة 1964 مؤكدة من خلال النصوص والمواثيق الرسمية مجموعة أهداف كان أهمها التأكيد على:

- ✓ البعد الوطني.
- ✓ ديمقراطية التعليم.
- ✓ التعريب.
- ✓ الجزأرة.
- ✓ الخيار العلمي والتكنولوجي **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص11).**

لكن النظام التربوي لم يعرف تغييرا كبيرا، ولم تشهد السنوات الأولى من الاستقلال إلا جملة من العمليات الإجرائية نذكر منها:

- التوظيف المباشر للمربين والمساعدين التربويين، وإعادة اللغة العربية إلى مركزها الطبيعي.
- تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- بناء المرافق التعليمية في كل نواحي الوطن.
- اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.
- محاولة تعميم التعليم وإيصاله إلى المناطق النائية.

وبذلك أصبحت المنظومة التربوية جهازا أصيلا ووطنيا عصريا وعلميا في مضامينه وطرائقه، ووهما ديمقراطي وثوري في اتجاهاته **(بوفلجة غياث، 1993، ص31)**، ذلك أن البعدين الأخيرين لم يتوفرا في المنظومة التربوية بالشكل المطلوب، حيث لم يصل التعليم إلى كل التراب الوطني وبقي مقصورا على المدن الكبرى كما وعلى فئات معينة كالذكور فقط، كما أنه لم يمثل في مراحله الأولى الخصائص

والمقومات الحضارية للمجتمع الجزائري العربي والمسلم، وذلك بسبب التأثير الكبير لمخلفات الاستعمار خاصة اللغة الفرنسية، ولهذا وفي بداية السبعينيات أسندت مهام وزارة التربية الوطنية إلى وزارتين. أولهما للتعليم الابتدائي والثانوي، والأخرى للتعليم العالي والبحث العلمي، وكان لزاما على كل وزارة إعداد ملف للإصلاح خاص بها.

تميزت هذه المرحلة بالأعمال التحضيرية للإصلاح التربوي في إطار مخططات التنمية، وهو إصلاح شامل في مجالات الهياكل ومضامين البرامج وطرائق واستراتيجيات التدريس، حيث لم يكن من الطبيعي المحافظة على المناهج التربوية كما كانت في عهد الاستعمار، بل لابد من إعادة هيكلة تتلاءم والأوضاع الجديدة، وذلك ما بدء العمل به بداية من مشروع الإصلاح سنة 1973. ثم مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 والتي صدرت بعد تعديلها في شكل **أمر 16 أفريل 1976 وهو الأمر** المتعلق بتنظيم التربية والتكوين والذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم وإجبار يته وتنظيمه **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص15)**.

ومن الأوضاع المعقدة التي واجهت البلاد في بداية الاهتمام بتنظيم التعليم، وجعلت المسؤولين عاجزين عن تغيير ما وجوده قائما في هذا المجال، الأوضاع التالية:

- وجود نظام تعليمي قائم عاشت معه البلاد فترة طويلة، نظام يعتمدا جهازا مدرسيا له هياكله ونظمه ولغته وقواعد سيره، وكان من الصعب الاستغناء عنه والتفكير في تصميم جهز بديل في تلك الفترة القصيرة التي سبقت بداية الموسم الدراسي الأول.

- الوضع الثاني هو قلة المنشآت المدرسية التي ورثناها، والتي انطلقت منها الجهود الأول في مجال العناية بتنظيم التعليم، وجعل المدرسة تستمر في أداء مهامها، حيث كان عدد المنشآت محدود، وليس منتشرا في كل الجهات، ولا يتسع لكل الأطفال، لأن المدرسة الموروثة أنشئت لخدمة أبناء فرنسا وأبناء الجاليات الوافدة.
- أيضا الحاجة الشديدة إلي تمكين هذه المؤسسات من ممارسة وظائفها، وتظهر هذه الحاجة في قلة المعلمين القادرين الذين يمكنهم الإسهام في نشر المعرفة وتعليم الأجيال، والقلة القليلة منهم مكونة أساسا باللغة الفرنسية ووفق توجهات السياسة التي كانت تسير التعليم وتوجه القائمين عليه وهذا يتطلب مراجعة المهام التي تستند إليهم والتكوين الذي تلقوه.
- إقبال اجتماعي منقطع النظير على الانتساب إلى المدرسة بعد فتح مجال التعليم لجميع من هم في سن التمدرس.
- من الظروف التي زادت الوضع تعقيدا، وقللت من فرص التغير والتقدم في نواتج التعليم، ما أقدم عليه المسؤولون في بداية الاستقلال، حيث أقروا تثبيت الوضع الموروث، والسير وفق القوانين والنظم الجارية باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية، بمعني وضمن أهداف السياسة التربوية، وأولويات الدولة في تلك الفترة هو أن تغيير الوضع المدرسي الموروث لم يكن ضمن الاهتمامات الكبرى التي توجهت إليها البلاد، وكل ما تم التفكير فيه هو كيف تضمن لأطفالها تعليما ورعاية تربوية، وتمكنهم من تدارك ما فاتهم في المجال المعرفي، وتسد الفجوة التعليمية الواسعة التي خلفها الاستعمار **(عبد القادر فضيل، 2009، ص ص42-44)**.

رغم هذه الصعوبات والعوائق إلا أن الحكومة التي تولت زمام الدولة آنذاك أولت التربية والتعليم المكانة الهامة ضمن أهدافها الثقافية، بل اعتبرت التعليم أولوية الأولويات، حيث جاء على لسان الرئيس الراح **هواري بومدين:** « التعليم له الأولوية على كل شيء حتى على الخبز. إن ما نريده المساواة التامة في التعليم، لأنه الغذاء الروحي الذي لا يقل أهمية عن الغذاء المادي ». انطلاقا من هذا قامت السياسة التربوية في تلك الفترة على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، بهدف إتاحة الفرصة لكل الجزائريين في التعلم، حيث تساهم المدرسة كأداة مثلى لتربية المجتمع وترقيته **(سفيان لوصيف، 2014، ص251).**

لقد كانت أهداف الدولة هي بناء مدرسة جزائرية الروح والمنهج، والتخلص من أثار المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب، حيث كانت استعادة مركبات الهوية الوطنية من بين أولويات الدولة في بنائها لمخططات السياسة التربوية، خاصة اللغة إذ جاء على لسان رئيسها آنذاك: « أن الإطار الجزائري يجب أن ينهل من جميع الثقافات العالمية، وأن يتعلم كل اللغات، ولكن هذا لا يكون إلا بإعطاء الأسبقية لتعليم اللغة الوطنية التي هي جزء من شخصيتنا ».

المحور الثاني:

إصلاح التعليم في الجزائر

المحاضرة 06: أمرية 16 أفريل 1976 وتأسيس المدرسة الأساسية

المحاضرة 07: الإصلاحات التربوية 2002/2001

المحاضرة 08: السياسة التربوية للنظام التربوي الجزائر من خلال الإصلاحات

المحاضرة 09: إصلاح التعليم العالي في الجزائر

المحاضرة 06: أمرية 16 أفريل 1976

وتأسيس المدرسة الأساسية

1- مدخل:

بعد التذبذب الذي عاشته المدرسة الجزائرية منذ 1962 إلى بداية السبعينيات، وبعد اتكالها على النصوص الفرنسية خاصة منها المتعلقة بالتشريع المدرسي، وبعد ظهور النتائج غير المرضية التي بدأت تفرزها المدرسة الجزائرية، وبعد التفكير في كل هذه المعطيات والاستنتاجات صار من المفروض إدخال تغيير جذري على منظومة التربية، مع ضرورة الابتعاد عن التوقعات الظرفية، تشكلت لجنة على مستوى وزارة التربية ضمت عدد من المختصين في الإحصاء والتخطيط والتربية وميادين أخرى سنة 1972 وبعد دراسة الموضوع خرجت بتصور هو موضوع الكتيب العلمي الذي أصدرته الوزارة تحت عنوان " **مدخل إصلاح التعليم** " وفي هذا الكتيب بدأت تظهر بوادر تصور لإصلاح تربوي تبنته الدولة الجزائرية بموجب الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين وإنشاء المدرسة الأساسية **(عبد الرحمان بن سالم، 2002، ص39)**.

2- تعريف المدرسة الأساسية:

التعليم الأساسي كما جاء في قرار المجلس الأعلى للتربية هو القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية يمنح تربية قاعدية واحدة ويضمن حدا أدنى من المعارف والخبرات ولمهارات لجميع الأطفال ويهيئهم للقيام بدورهم في المجتمع وينمي قيمهم. **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص50)** كما يعرف الأستاذ " **الطاهر زرهوني** " المدرسة الأساسية استنادا على وثائق الإصلاح بأنها « **البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع**

الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة 9 سنوات تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه وجهوده كما تهيئه في نفس الوقت وتعده إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني ». (الطاهر زرهوني، 1993، ص121) أما الأستاذ رابح تركي فيرى أن المدرسة الأساسية الجديدة هي: « مدرسة تجمع مابين التعليم الابتدائي (6 سنوات) والمتوسط (3 سنوات) في مدرسة واحدة هي مرحلة التعليم الإجباري، وهي مرحلة نظمن معلومات ومعارف علمية مركزة وظيفية فيها يتقي الطفل شر الأمية كما تمكنه من إتقان حرفة أو صنعة » **(رابح تركي، 1982، ص91).**

تمثل المدرسة الأساسية من حيث أهدافها التربوية ومبادئ تنظيمها ومضامين تعليمها ومناهجها وحدة تعليمية تربوية تمنح تربية أساسية مشتركة ومستمرة من السنة الأولى إلى التاسعة، كما تعتبر هيئة للتكامل والتشاور بما يحقق الوحدة في تنظيمها وتعليمها والتكاملية في هيكلها **(عبد الرحمان بن سالم، 2002، ص51).**

- تتشكل المدرسة الأساسية من مدرسة ابتدائية تستقبل هذه الأخيرة؛ الطورين الأول والثاني، ومن مدرسة تستقل الطور الثالث وتدعى الإكمالية.
- يدخل الطفل المدرسة الأساسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي وعمره ست سنوات ويتم بها مدة 9 سنوات إلى غاية 15 سنة وعندئذ يمكنه مواصلة تعليمه الثانوي إذا كانت إمكانياته الفكرية واستعداداته النفسية تسمح بذلك **(رابح تركي، 1982، ص100).**

3- تطبيق المدرسة الأساسية:

كان يأمل من تطبيق المدرسة الأساسية إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية، ورغم المحاولات التي تمت من طرف وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، في مجال تطبيق هذا الإصلاح على مستوى مجموعة من المدارس فإن التطبيق الشامل للإصلاح وتقسيم المدرسة الأساسية، لم يتم تحقيق ذلك في الوقت المطلوب **(الطاهر زرهوني، 1993، ص119)**، حيث تقرر بداية تنفيذ هذه المدرسة بصفة تجريبية في الطور الثالث، انطلاقا من الموسم الدراسي 1978/1977 ليتم تعميم المشروع ويتم التنصيب الرسمي لهذا الإصلاح في الموسم الدراسي 1980/1981.

وقد حدد هذا التاريخ للشروع في العمل بمقتضى نظام التعليم الأساسي وليكون كذلك تاريخ البداية في التخلي عن النظام التعليمي القديم تدريجيا ووفق مراحل معينة.

حيث بدئ في تنصيب المدرسة الجزائرية بتعميم السنة الأولى ابتدائي سنة 1980، بعد أن تمت التحضيرات اللازمة بتوفر مختلف الوسائل الضرورية والخاصة، كتحضير البرامج والمواقيت والمنهجيات والطرق البيداغوجية والحملات والإعلانية وبذلك عممت السنوات التالية تدريجيا بعد سنة إلى السنة السادسة **(علي ديدونة، 2009، ص262)**.

3-1- أسباب وجود المدرسة الأساسية:

جاءت المدرسة الأساسية نتيجة عدة أسباب ودوافع، مثلت إرادة الشعب الجزائري في وجود مدرسة جزائرية حديثة تعبر عن خصائصه الحضارية والقومية من جهة وتدفعه للنمو والتطور والرقي من جهة أخرى، خاصة وأنه شعب ذاق طعم الاستقلال حديثا.

ويمكننا إجمالا أن نقول أن وجود المدرسة الأساسية كان مرتبطا بعاملين اثنين:

- **أولاهما:** التطور الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، وثانيهما عيوب المدرسة التقليدية:

1. **العامل الأول: التطور الاقتصادي والاجتماعي:** لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال تطورا كبيرا نتيجة الجهود المبذولة من أجل التنمية والرقي، من ذلك لابد من زيادة تطور المنظومة التربوية وذلك بتوفير مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية المتطورة.

كما أن التطور الاجتماعي والاقتصادي، أدى بالضرورة إلى وجود عمال مهرة وتقنيين ذو كفاءة عالية، وهذا ما توفره عادة المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات التكوين المهني، لذلك كان على الجزائر تطور نظامها التربوي بما يتسنى ومتطلباتها الصناعية، وحاجتها الماسة إلى إطارات تسير شؤونها.

2. **العامل الثاني: عيوب التنظيم التربوي الموروث:** حيث حملت المدرسة الجزائرية التقليدية تناقضات وسلبيات تتنافي والخيارات الأساسية للجزائر المستقلة، **(بوفلجة غياث، 1993، ص141)** وأهم هذه العيوب:

- صغر سن التلاميذ الذين يقصون من الدراسة بسبب صعوبة الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط بالنسبة للتلاميذ الضعفاء.
- صعوبة تأهيل التلاميذ المطرودين في سن مبكرة مهنيا بمراكز التكوين المهني وبالتالي استحالة إلحاقهم بعالم الشغل.
- ضعف مستوى التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية، وبالتالي انتشار الأمية مجددا ومكانية جنوح الأطفال المطرودين في سن مبكرة.

- أما المرحلة المتوسطة فقد عانت من:

- الازدواجية في طبيعة التكوين: فهو إما نظري عام، أو تطبيقي مهني.
- ازدواجية في طبيعة اللغة: حيث يؤدي الفرق اللغوي بين التلاميذ إلى تعميق التفرقة والاختلاف بين الأفراد.
- عدم شمولية التعليم المتوسط: حيث لم يكن هذا الأخير إجباريا ولا متوفرا لكل التلاميذ.
- تغلب الطردية الإلقائية والتمركز حول المعلم.

لهذه الأسباب وغيرها قامت الجزائر بإصلاح تعليمها ودمج لكل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة هي التعليم الأساسي **(بوفلجة غياث، 1993، ص44، ص54)**. حيث أصبحت المدرسة الأساسية تكون وحدة تنظيمية شاملة ومتكاملة ومندمجة.

3-2- مبادئ وأهداف المدرسة الأساسية:

أ. المبادئ:

يقر الأمر 35/76 مبادئ أساسية عامة وهي تعتبر من الخصائص المميز للتعليم الأساسي في الجزائر:

- التعليم الأساسي حق لكل طفل جزائري
- مجانية التعليم.
- إجبارية التعليم.
- عدم لائكيته وتشبثه بالإسلام.
- التعليم من اختصاص الدولة.
- ينسجم مع التوجيهات الجديدة للبلاد في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- يرتكز على البعد الوطني والبعد الديمقراطي والبعد العلمي والتكنولوجي والبعد العالمي.
- يتم تدريس جميع النشاطات التعليمية فيه باللغة العربية.
- ينفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لربط المنظومة التربوية بعملية التنمية الشاملة في البلاد.
- يعتبر فيه التلميذ محور العملية والمعلم هو دعامتها وأساس نجاحها **(محمد بن سالم، 2002، ص254)**.

ب. الأهداف:

تتمثل الغايات والأهداف التي يسعى التعليم الأساسي إلى تحقيقها في المجتمع الجزائري في:

- تحديد فترة إلزام عملية التمدرس من 6 سنوات إلى 5 سنوات مع توفير فرص الاستمرار في التعليم مدة ثانية.
- توحيد لغة التعليم، بجعل اللغة العربية لغة التمدرس في جميع الأطوار.
- إحلال اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي.
- توحيد التعليم وتنظيمه.
- جعل التعليم يستجيب لمتطلبات التنمية بمقتضى المرحلية.
- وضع سياسة واضحة ودقيقة لتعليم اللغات الأجنبية باعتبارها وسائل مساعدة على الاتصال بالعالم.
- تطور المناهج الدراسية في المدرسة الجزائرية.
- رفع مستوى المعلمين والمشرفين على العمل التربوي.
- التأهيل لمرحلة التعليم الثانوي أو التكوين المهني.

- الوعي بدور الأمة الجزائرية أخذا وعطاء في الحضارة الإسلامية.
- توفير البيانات المدرسية الكافية والملائمة.
- جزأرة الإطارات العامة في ميداني التعليم والتكوين **(بوفلجة غياث، 1993، ص45)**.

3-3- التحديات والعقبات أمام المدرسة الأساسية:

يعتبر مشروع المدرسة الأساسية في الجزائر، المنشأ بمقتضى الأمر 35/73 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي شرع في تنفيذه في 1977 وعمم ابتداء من سنة 1980 ليكتمل التعميم على كافة الوطن في 1990، المرحلة الأخيرة التي كانت فيها المدرسة الجزائرية بصدد التخلص من مخلفات الاستعمار وإثبات معالم الهوية الوطنية الجزائرية على رأس هذه المخلفات:

- سيطرة اللغة الفرنسية على المدرسة الجزائرية، حيث بقيت الأقسام المزدوجة تواصل دراستها للمواد العلمية باللغة الفرنسية إلى غاية 89/88.
- المدارس الحرة التي بقيت تابعة لهيئات أجنبية **(علي ديدونة، 2009، ص270)**.

وهذا ما عبر عنه بقلق وحسرة الرئيس الراحل " **هواري بومدين** " في قوله « إن التربية مهما كانت راقية، إن لم تكن وطنية فليست بتربية مهما كانت عالية المستوى وإن التعليم إذا لم يكن بلغة البلاد فسيبقى ناقصا أبترا » **(الطاهر زرهوني، 1993، ص198)**.

- الإسراع المفرط في عملية تعميم مشروع التعليم الأساسي مع تغييب الوسائل اللازمة لإنجاحه.
- رفض الأخذ بتجربة التعريب من الدول التي سبقتنا إليه.
- العمل على مضاعفة الاهتمام بالمواد العلمية على حساب المواد الأدبية والشرعية.
- التصدي للعناصر التي تنتمي إلى الكتلة الأصيلة المناصرة لمشروع التعليم الأساسي.

- اتهام مناصري هذا المشروع والمدافعين عنه (بالبعثية)- تعني الانتماء إلى حزب البعث العربي الذي تأسس في المشرق على مبدأ القومية العربية والإلحاد **(علي ديدونة، 2009، ص266)**.

غير أنه هناك عقبات أخرى كانت أمام نجاح ومواصلة مشروع المدرسة الأساسية بعض منها هذه التحديات لها علاقة بالتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث دعت هذه التغيرات إلى إعادة هيكلة المدرسة الأساسية.

3-4- إعادة هيكلة المدرسة الأساسية:

عرف العالم في تلك المرحلة تغيرات سياسية اقتصادية سياسية واجتماعية تمثلت في سقوط الاتحاد السوفياتي وتهاوي الدول الاشتراكية وتحولها إلى النظام الرأس مالي. أما بالنسبة للجزائر فقد اعتمدت التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988 كما دخلت اقتصاد السوق وتخلت عن النظام الاشتراكي هذا ما تطلب إعادة بناء النظام التربوي وفق تغيرات الوضع الراهن والتي أهمها:

- إجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.
- تم إدراج اللغة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي.
- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذا لما جاء في الأمر 76.
- إعادة النظر في التسمية (المدرسة الأساسية) بحيث يقترح تسمية الهيكل القاعدي مدرسة ابتدائية. والهيكل الموالي (الطور الثالث) مدرسة إكمالية.
- زيادة عدد الهياكل والمؤسسات التربوية **(بوفلجة غياث، 2002، ص262)**.

3-5- أسباب نهاية المدرسة الأساسية:

لاندثار المدرسة الأساسية أسباب عدة، تتعلق بالمدرسة الأساسية في حد ذاتها أي مشاكل وسلبيات من داخل المدرسة، وأخرى تتعلق بظروف خارجية.

1. من داخل المدرسة:

عانت المدرسة سلبيات كثيرة على مستوى التسيير البيداغوجي وطرق التدريس والوسائل والإمكانيات المادية وأهمها:

- اعتماد أسلوب النسبة في الانتقال من مستوى لآخر.
- الاكتظاظ الكبير داخل الأقسام حيث وصل عدد التلاميذ في القسم إلى 60 تلميذ مما تسبب في قلة الاستيعاب والفهم.
- نقص كبير في الكتاب المدرسي على مستوى الكم والنوع بالإضافة إلى الافتقار لوسائل الإيضاح والتجريب.
- كثافة المقررات وعدم تناسبها مع قدرات التلميذ.
- اتساع الحجم الساعي مما يدفع بالتلميذ إلى الملل والكراهية التعليم.
- اعتماد عملية التعليم على ترجمة الكتب العلمية.
- إهمال عملية تكوين المعلمين والإطارات.
- عدم وجود خطة تربوية واضحة، فقد كانت المدرسة تسير على غير هدى تتأرجح بين الإصلاح وإعادة الهيكلة. **(علي ديدونة، 2009، ص266).**

2. أسباب من خارج المدرسة:

منذ نشأة المدرسة الأساسية كمدرسة جزائرية أصيلة تمثل إرادة الشعب وطموحه إلى التطور والرقي، كما مثلت الأرضية الحقيقة التي انطلقت منها نهضة تربوية في بلادنا، غير أن عدم تطبيق أهم مبادئ المدرسة والسير بالشكل الذي كان مسطرا جعلها تتعرض للكثير من الانتقادات والتشكيك في نتائجها. إلى جانب رفض دائم لأسس ومبادئ المدرسة الأساسية فقد وقفت ضدها فكانت وراء التشكيك في مصداقيتها وبالتالي فشلها ويمكن تلخيص المواقف التي اتخذت من أجل محاربة التعليم الأساسي في:

- الاعتراض على هذا المشروع قبل الشروع في تنفيذه والتقليل من أهميته هذا المشروع من خلال الانتقادات التي تجعله دون المستوى.
- عدم الاهتمام بمتطلبات تنفيذ التعليم الأساسي وعدم تطبيق ما تنص عليه وثائق المشروع.
- محاولة تعطيل عملية التعريب التي قامت على أساسها المدرسة الأساسية حيث أنه بعد ما اعتمد مبدأ التعريب الكلي سنة 1974/1973 أعيد التراجع عنه بعد التعديل الوزاري من قبل الرئيس الراحل " **هواري بومدين** " ليستمر تفاقم المشكل بعد وفاته ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد في ظروف توصف بشيء من الصعوبة حيث مرت الجزائر بفترة انتقالية جد صعبة.

وبعد تنصيب المدرسة وتعميم سنواتها تدريجيا إلى غاية 91/90 ظهرت على الساحة الوطنية انتقادات من نوع آخر كون هذه الفترة تمثل بداية العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري، كما أنها بداية التفتح على الديمقراطية حيث على حد قول "**علي بن محمد**" الوزير السابق للتربية: إن المدرسة الجزائرية (الأساسية) تحملت

المدرسة الأساسية مسؤولية الوضع، كونها متهمتا بتخريج إرهابيين من صفوفها. إلى جانب أنها تنعت بالمدرسة المنكوبة والتقليدية والمريضة كونها تحمل تناقضات واختلالات **(علي بن محمد، 2001، ص156).**

كما أن العوامل الرئيسية للتطور غير متوفرة، مما أدى إلى تدني ملحوظ لنوعية التعليم على جميع المستويات، وإلى تعميق الهوة التي حالت دون تطبيق الاختيارات الأساسية للمدرسة الجزائرية لاسيما عامل الديمقراطية، بالإضافة إلى أن التعددية السياسية التي اعتمدتها الجزائر آنذاك، والتي سهلت عملية المطالبة بإعادة النظر في النظام التربوي، وهو ما كان سببا في الهجوم على المدرسة الجزائرية ومحاولة إرجاع مشاكل الدولة والمجتمع إلى المدرسة الأساسية بسبب توجهها العربي الإسلامي؛ مع العلم أنه لا يختلف اثنان في كون المجتمع الجزائري بأغلبيته الساحقة مسلما ويصعب فصل الإسلام عن لغته العربية.

لكل هذه الأسباب وأخرى غيرها راح يبدو جليا أن مشروع المدرسة الأساسية مشروع فاشل، ولكن الحقيقة التاريخية تسجل أن مشروع المدرسة الأساسية الذي سطر على أساس مبدأ التعريب ومقومات المجتمع الجزائري العربي المسلم، والذي سطر أيضا على أساس تطوير التعليم وتصحيح مسيرته وكذا تأكيد التوجهات الوطنية التي هي روج النظام التربوي قد نجحت بنسب كبيرة والإطارات التي تقود البلاد خير دليل على ذلك **(وزارة التربية الوطنية، التقرير العام للجنة، 2001، ص11).**

4- التعليم الثانوي:

هي مرحلة من مراحل السلم التعليمي مدتها ثلاث سنوات على العموم ويمكن اختصارها أو تحديدها تبعا لمقتضيات التربية. أعدت لاستقبال التلاميذ المتحصلين على شهادة التعليم الأساسي وغالبا ما يسمى بالتعليم ما بعد الأساسي **(عبد الرحمان بن سالم، 2002، ص83)**، أي أن التعليم الثانوي يشمل التعليم الإعدادي والثانوي بأنواعه المختلفة وهو مرحلة لها طبيعتها الخاصة حيث سن الطلاب وخصائص نموهم، ويشمل التعليم الثانوي العام والتعليم التقني، وهو تعليم يحوي فروع مختلفة وفقا للأنظمة التي تضعها الاتجاهات، وهي مرحلة تشارك المراحل السابقة في تحقيق أهداف المنظومة التربوية، تختم هذه المرحلة بشهادة البكالوريا **(إبراهيم عباس، 1981، ص38)**.

إن التعليم الثانوي عنصر هام في بنية التربية لأنه يشكل حلقة وصل بين التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي، وهذا ما أدركته المدرسة الجزائرية بعد تنصيبها للمدرسة الأساسية (التعليم الابتدائي والمتوسط) إذ عرفت آنذاك تغييرات جذرية ترمي إلى تحقيق مدرسة متطورة تصبو إلى التطور الصناعي والتكنولوجي للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وبذلك ظهر من الضروري الشروع ابتداء 1985/1984 في إصلاح التعليم الثانوي الذي كان في انتظار تنصيبه منذ 16 أفريل 1976 تاريخ وضعه لأن التعديلات التي أدخلت عليه منذ الاستقلال كانت عاجزة عن جعله مؤسسة وطنية قادرة على توفير الإطارات اللازمة استجابة لمطالب التنمية في عصر يتميز بتقدم كبير في مجال العلم وتكنولوجيا **(الطاهر زرهوني، 1993، ص143)** والتعليم الثانوي المشار إليه يشمل على ثلاث أنواع:

- التعليم الثانوي العام ويدوم ثلاث سنوات يتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا العلمية والأدبية.
- التعليم الثانوي المتخصص الذي يهدف إلى تنمية المواهب البارزة التي يتم اكتسابها لدى الشباب أثناء تعليمهم في المرحلة الأساسية.
- التعليم الثانوي التقني والمهني ويهدف إلى تحضير الشباب لشغل المناصب في مختلف قطاعات الإنتاج وعليه أن يقوم بتكوين التقنيين والعمال المؤهلين والمهرة، أما المدارس التي يلقن فيها التعليم الثانوي فهي تدعى (المدارس الثانوية والمتاقن حسب نوعية التعليم).

فالثانويات تختص بالتعليم العام، وكذلك التعليم المتخصص أو التعليم الفني، أما المتاقن فهي مخصصة للتعليم التقني والمهني، وتختم الدراسة بشهادة البكالوريا.

من أجل تعديل وإصلاح هذا النوع من التعليم نظم في شهر نوفمبر 1983 ملتقى حول إصلاح التعليم الثانوي بمشاركة حوالي 600 إطار يمثلون مختلف قطاعات التربية والتكوين والشغل **(رابح تركي، 1993، ص62)**.

وقد شرع في تطبيق هذا الإصلاح ابتداء من الموسم الدراسي 1985/1984 بتحقيق مايلي:

- توسيع شعب الرياضيات والتعليم التقني قصد تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والتقني، وتوجيه التلاميذ على أساس النتائج المدرسية.

لقد كان إصلاح التعليم الثانوي العام والتقني مبني على ربط النظري بالتطبيق وعلى تعدد الفروع حسب تطور البلاد مما يجري في العالم، حيث نجد أنه بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي نتج عنها تغيرات جذرية دستورية تشريعية تقرر في منتصف جانفي 1989 إعادة النظر

في بعض النقاط في التعليم بكل فروعه **(الطاهر زرهوني، 1982، ص62)**، حيث تم تأسيس لجنة وصية للإصلاح من المقرر أن تنهي أعمالها في منتصف ماي 1990.

لقد كانت اللجنة الفرعية الثانية من مجموع اللجان الخاصة بالإصلاح تعنى بالتعليم الثانوي، حيث تم بمقتضاه ابتداء من سبتمبر 1991 انطلاق الإصلاح على مستوى الجذوع المشتركة للسنة الأولى ثانوي، حيث تم تنصيب التعليم الثانوي المتخصص وتعديل البكالوريا وتعميم نظام الجذوع المشتركة إلى جذعين: جذع مشترك للعلوم الإنسانية والجذع المشترك للعلوم التكنولوجيا.

كما تقررت إصلاحات أخرى في ما يخص المناهج التربوية وذلك بعد تنحية اللجنة الوطنية للتنظيم وسير المناهج يوم 1998/03/29 والتي أبرزت العلاقة بين المناهج باعتبارها أد الأسس التي يقوم عليها المشروع التربوي وتطلعات المجتمع وذلك على مستوى مراحل التعليم في المدرسة الأساسية **(الطاهر زرهوني، 1982، ص185)**.

المحاضرة 07: الإصلاحات التربوية 2002/2001

1- دواعي الإصلاح:

إن الطابع الإشكالي للمشروع التربوي الجزائري ومحاولة الكشف عن بعض أبعاده ودلالاته وعلاقاته العديدة بزخم التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية عموما التي يجتازها المجتمع الجزائري والعالم ككل، حتم ضرورة إصلاح المنظومة التربوية سواء بسبب الوضعية الحلية للمدرسة الجزائرية والأزمة التي تعانيها، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة من هذا المنطلق أصبح أمر الإصلاح التربوي ضرورة ملحة تستوجب الدراسة وذلك لعدة أسباب على المستوى الداخلي (الوطني)، أو الخارج (العالمي).

1-1- الأوضاع الداخلية:

على المستوى الأوضاع الداخلية تعاني الجزائر مشكلات واختلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية مترابطة نتيجة حركة التغير في شتى الميادين أولها:

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على النظام التربوي إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال التالية بروح المواطنة **(النشرة الرسمية لإصلاح المنظومة التربوية، 2005، ص9)**، وفي إطار توحيد مهام المدرسة الجزائرية عن طريق الإصلاح. كان على المدرسة أن تتجرد من كل الضغوط السياسية وأن تبتعد عن كل التحريضات الإيديولوجية **(اللجنة الوطنية لإصلاح المناهج، 2002، ص42)**.

- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير المركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
- ارتفاع معدل البطالة حيث أن أغلب البطالين من خريجي الجامعات مما جعلهم أكبر المتضررين، الأمر الذي أحدث شرخا في النسج الاجتماعي وأدي إلى بروز نوعا من ثقافة اليأس والإحباط وتفشي التطرف والعنف في أوساط الشباب من ذلك على المشروع التربوي الجديد أن يزود النشء بالأدوات الفكرية والمهارات اليدوية التي تجعله قادرا على وضع مشاريع فردية لحياة كريمة **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص23)**.
- باعتبار أن أزمة النظام التربوي هي أزمة المجتمع الجزائري ككل فإن كل الخطابات الفاعلة في الحقل الاجتماعي تجمع أن النظام التربوي الجزائري يعاني خلل وظيفي يكفيه جملة من الإصلاحات ليعود على حالة التوازن **(علي السموك، 2006، ص116)**.
- أيضا من أزمات المدرسة الجزائرية التناقض الواضح بين ما تلقنه المدرسة من معارف وقيم ورموز وأنماط تفكير ولغة في أحيان كثيرة بينما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية. أي وبتعبير آخر عجز المعرفة المدرسية على التوافق مع المعرفة الاجتماعية.

إن فقدان القيم الأخلاقية والنزاهة المهنية داخل مؤسسات الدولة جعلت المدرسة الجزائرية مسئولة عن استرجاع هذه القيم ومحاربة كل أنواع الغش والتغاضي والتجاوز والمحاباة، والتي تلحق الضرر بالمدرسة والمجتمع ككل، لذلك على المشروع التربوي تربية النشء على القيم الأخلاقية التي فقدت في المجتمع **(اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي، 2001، ص45)**.

أيضا إن تدهور القيمة الاجتماعية والثقافية للمدرسة عزز إلى حد كبير سلوكيات احتقار العلم والتعليم والمعرفة الثقافية وبالتالي المساهمة في تفشي ظاهرة (الأمية، التسرب، انحراف الأحداث، الهدر التربوي).

من بين المشاكل التي يعانيها النظام التربوي والتي تتطلب المراجعة والإصلاح هيمنة الخطاب التربوي الفرونكوفوني على مستوى السلطة والذي يميل إلى منظومات فكرية ومجتمعية غربية عموما والفرونكوفنية خصوصا، كما أن شكل التعامل مع تلك المنظومات الفكرية مطبوع بطابع الانتقاء السطحي بدون وعي وأيضا بدون معرفة علمية دقيقة تعلمها وتوظفها في السياق الجزائري **(علي السموك، 2006، ص120)**.

إن تدني مستوى التحصيل والأداء والوظيفي وغياب منهجية علمية لتدريس اللغات يعد من أهم المشاكل التي تستوجب الدراسة والتعديل، حيث طالما اعتمدت المدرسة الجزائرية على النمط البافلوفي في تعليم اللغة العربية والفرنسية على حد سواء، حيث أن الطفل (التلميذ) كقاعدة ثابتة للتعليم يوضع في بوتقة تناقضات خطيرة ناتجة عن التعارب العنيف بين لغة المنزل وبين عالم المدرسة ولغة المعلم ذات التكوين الهزيل **(العربي محمد ولد خليفة، 1999، ص252)**.

1-2- الأوضاع الخارجية:

من أبز سمات العالم المعاصر تسارع وتيرة التغيرات العلمية والتكنولوجية لاسيما في ميدان الثقافة والإعلام والاتصال إذ يكد ذلك ما نشهده ونسمع به يوميا من زخم في المعلومات والمعارف التي تزاحم بعضها بعض.

على المدرسة الجزائرية أن تعير هذا كله اهتماما بالغا في مشاريعها الإصلاحية فتتيح للنشء القدرة على التكيف مع الجديد وذلك بتركيز البرامج التعليمية على امتلاك المواقف المنهجية وعدم حصرها في المفاهيم فقط، خاصة وأن الجزائر وخاصة النظام التربوي أمام تحديات عالمية كبرى أهمها:

1. **العولمة:** إن تشبيه العالم بقرية صغيرة أصبح شائعا ويحمل هذا التشبيه دلالات الترابط الوثيق بين جميع بلدان العالم في شتى المجالات فلم يعد هنالك بلد معزول. كما يحمل دلالات سرعة الاتصال فلم يعد هناك بلد نائي. فقد تلاشت الحدود الجغرافية واتسع مجال التبادل التجاري فالعالم اليوم أصبح وكأنه يسير وفق نمطية واحدة بعد فقدان القطبية الثنائية وسيادة النمط الغربي أو بالأحرى الأمريكي **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص25)**. هذه الأخيرة التي أصبحت تفرض مفهوما جديدا مبنيا على السيطرة والهيمنة السياسية والثقافية، وهذا ما يتطلب نظاما تربويا قويا ومدرسة حضارية أصيلة تحافظ الدولة من خلالها على قيم المجتمع ومقومات حضارته من جهة وتأهله لمواجهة التحديات العالمية. هذا يعني أيضا فتح المجال واسعا أمام المنافسة الحرة التي لن يصمد أمامها إلا اقتصاد قوي حيوي بما فيه خدمة الإنسان وهذا ما يدعو أيضا النظام التربوي الجزائري إلى تكوين أفراد نشطين قادرين على الأخذ بزمام المبادرة للإسهام في إنماء الثورة الوطنية بما يكونه من قدرات على المنافسة والإبداع حتى يتمكنوا من منافسة التطورات العالمية التي تفرضها النظم الغربية من خلال تداعيات العولمة.
2. **مجتمع الإعلام والاتصال:** يتطلب تطور وسائل الاتصال والمعلومات وضغط ثقافات القوى المهيمنة بشكل متزايد، تربية تعتمد على كفاءات التحليل والمقاربة وقدرات الاتصال والتواصل خاصة وأنه سيغير مجتمع الإعلام والاتصال أنماط وكيفيات التعليم ويعدل بصفة جذرية طبيعة صور العلاقات الموحدة بين المعلم والمتعلم كما أن الوزن الثقافي سيقاس أكثر فأكثر بكفاءات الأمم والأفراد على الاعتزاز بثقافاتهم وعلاقاتهم الإنسانية ولهذا بات من الضروري التحكم في لغة ومنهجية الاتصال التي تتجه نحو العالمية. **(تقرير اللجنة الوطنية للإصلاح، 2002، ص42)**.

3. **سرعة الثورة العلمية والتكنولوجية:** يسود العالم اليوم انتشار الثورة العلمية والتقنية المرتبطة بالتطور المدهش للمعارف العلمية ولإنتاج الوسائل التقنية السريعة واسعة الانتشار في العالم إذ ستشمل هذه الثورة العلمية كل القطاعات وتطبعها بطابعها الخاص بما فيها النظام التربوي. هذا ما يدعو إلى التجديد المتواصل للمعارف والتكنولوجيات وتدويل البحث والإنتاج العلمي، ووضع سياسة لتكوين النخبة العلمية الوطنية **(المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص27)**. حيث أصبحت سرعة التغير الحضاري والتطور التكنولوجي من أعقد المشكلات وأعوصها أمام التربية والتعليم، غير أن هذه التغيرات المفروضة علينا من المفروض أن تشكل فرصة تاريخية بالنسبة للجزائر لأن هذه الفترة الانتقالية تسمح بإصلاحات عميقة وهادئة نسبيا.

إن التحولات الداخلية والخارجية وما نجم عنها من تحديات هي مرتكز أساسي ينبغي أن يبنى عليه التفكير والعمل في ميدان التربية والتكوين إذ الغاية القصوى لنظامنا التربوي هي صوغ مصير وطني يكون في مستوى طموح شعبنا وتضحياته. بتنمية قدرات المواطن الجزائري والارتقاء لمعارفه ومهاراته بجعله مواطنا فاعلا ومسؤولا.

2- ظروف الإصلاح وتأسيس اللجنة:

إن الجزائر منذ فجر الاستقلال جعلت من تربية أبنائها مركز لاهتماماتها وسخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثرواتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الوطنية الذي اعتبرته ذا أولوية.

وهذا وبعد أكثر من أربعين سنة من المجهودات المكثفة التي عززتها الجماعة الوطنية، بحق المدرسة الجزائرية أن تفخر اليوم بالمكاسب الفعلية التي تعكس التطورات الهائلة المحققة في مجال التربية.

وبالفعل إن الجزائر لم تستدرك التأخر التاريخي الملحوظ في مجال التمدرس والموروث على الحقبة الاستعمارية فحسب، بل تمكنت أيضا من مواجهة الطلب المتزايد على التربية، لقد تم فعلا مضاعفة التعداد العام للتلاميذ بـ 10 مرات منذ سنة 1962 ليصل إلى 7.700.000 تلميذ سنة 2005 وهذا يعني أن ربع سكان الجزائر حاليا في المدرسة، غير أن النمو الكمي للتربية والمحقق ضمن سياق تميز بالانفجار الديمغرافي وفي ذات الوقت يختار المشرع التربوي ذي الطابع الديمقراطي، قد واجهته صعوبات واختلالات أثرت على نوعية التعليم وكذا على المردود التربوي. لذا أصبح إصلاح النظام التربوي أمرا ضروريا سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين المحلي والدول**ي (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص ص8-9).**

وهذا في السياق العام لتحول العالم، سطر رئيس الجمهورية في برنامجه هدف إصلاح النظام بمختلف مركباته حيث بعد هذا الإصلاح الثاني من نوعه بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية في السبعينات غير أنه وإذا كان إصلاح السبعينات، قد أملته ظروف ما بعد الاستقلال وكان السباق في تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانتشارها، فإن الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحديات جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة مواجهتها في السبعينات والثمانينات.

وفي هذا الإطار قام رئيس الجمهورية بتنصيب لجنة لإصلاح النظام التربوي، وذلك بتاريخ 3 ماي 2000، وقد تمت دراسة نتائج وتوصيات هذه اللجنة مرات عديدة من طرف الحكومة خلال شهري فيفري ومارس من عام 2002 قبل عرضها على مجلس الوزراء، والذي

صادق عليها رفقة مجلس الأمة بتاريخ 30 أفريل 2002 **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص ص4-5)**.

3- اللجنة الوطنية للإصلاح:

جاء في النشرة الرسمية للتربية والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية أنه وبناء على الدستور لاسيما في المواد 53-65-77. تحدث السلطة الرسمية لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية تكلف هذه اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بتنظيم المنظومة التربوية القائمة، واقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة للسياسة التربوية الجديدة، كما يتضمن المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات بالتنفيذ التدريجي لهذه السياسة.

يعين أعضاء هذه اللجنة رئيس الجمهورية لاعتبارات شخصية بحكم كفاءتهم وتجربتهم، والعناية التي يولونها لنظام التربية والتكوين. يتولى مسؤولية هذه اللجنة رئيس يمثلها لدى السلطة المختصة. ويساعد عدد من النواب ومجموعة من الأعضاء **(النشرة الرسمية للإصلاح، 2005، ص12)**.

كانت الرئاسة الأولى لهذه اللجنة مشكلة كالتالي:

- الرئيس: عبد الرحمان حاج صالح.
- نواب الرئيس: - بن علي بن زاغو.
  - خليدة تومي.
  - إبراهيم حراوبية.

غير أنه وبعد ترقية رئيس اللجنة " **عبد الرحمان حاج صالح** " إلى منصب رئيس الأكاديمية الوطنية، عوض بالنائب الأول " **علي بن زاغو**" الذي أصبح رئيسا اللجنة **(اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، 2004، ص17)**.

لقد حدد رئيس الجمهورية رسالة المهمة الموكلة لهذه اللجنة والمهام التي ينبغي تجسيدها في هذا الإصلاح، حيث أن هذا الإصلاح وعلى حد قول رئيس الدولة هو: « عملية تتطلب تفان طويلا ونشاطا دءوبا متواصلا يرتكز على جهد مستمر للتكيف مع تطور مجتمعنا مع العالم الذي أصبح في تغير دائم » **(اللجنة الوطنية لإصلاح المنظمة التربوية، 2001، ص13)** لذلك على اللجنة القيام بما يلي:

1. التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة.
2. تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع العالم ليتم تنامي تطور المعارف والتغيرات الثقافية والعلمية والتكنولوجية.
3. اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي مجاني وضمان التكافؤ في فرص النجاح.
4. التأكيد على الظروف الكفيلة وضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ.
5. اقتراح اختيارات تساعد على حل المشاكل المتعلقة بتنظيم التعليم ما بعد الأساسي.
6. دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية.
7. دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية لتمكين التلاميذ من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على الثقافات.
8. تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من أجل إدماج التكنولوجيات الجديدة.
9. اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين وتقييم المكونين.

10.توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وأخيرا اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم (**اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، 2001، ص16**).

4- القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

باعتبار الإصلاح التربوي عملية شاملة تخضع لعملية التقويم والتقييم، فقد قامت وزارة التربية الوطنية بعد تقييم لنتائج الإصلاح الذي بدأ فيه بداية من الموسم الدراسي 2004/2003 بتسجيل النقائص والسلبيات، وعلى إثرها قدم وزير التربية " **أبوبكر بن بوزيد** " مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي صدر في 23 جانفي 2008 إذ يهدف هذا النون إلى استكمال بناء العدة التشريعية والتأطير المؤسساتي لإصلاح النظام التربوي والذي يستمد مصدره من المشروع السابق للإصلاح، أي أن هذا القانون هو امتداد وتكملة لما ورد في مشروع اللجنة على مستوى التشريع والمبادئ الأساسية والأهداف والغايات التربوية التي تحددها المدرسة الأساسية، وعلى مستوى التنظيم والتسيير التربوي لكل مراحل التعليم.

4-1- الإطار المرجعي:

لقد جاء في رسالة المهمة للجنة الإصلاح والمقدمة من طرف رئيس الجمهورية أنه على اللجنة أن تستند دائما إلى مرجعية أساسية في بنائها وتفكيرها وأعمالها الإصلاحية، مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة، المساواة، التسامح، السلم والديمقراطية وحب الوطن، التفتح على العالم ولابد أن تكون قاعدة يبنى عليها نشاط المدرسة الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة المدرج الأول لتلقي الثقافة الديمقراطية، من حيث هي أحسن ضمان للتلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق تكون المدرسة الجزائرية مستندة إلى ثلاث أطر أساسية هي:

- أن يكون إرسائها متينا مبنيا على الثوابت الجغرافية والتاريخية والحضارية والبشرية.
- أن ترتكز على سياسة واضحة، حازمة تحدد آفاقها وعناصر تطورها.
- أن تحمل إستراتيجية تتسم بالشجاعة والواقعية وبليونة وحزم، استنادا لهذا يستلهم الإطار المرجعي لمنظومتنا التربوية مبادئه الأساسية من الأمة الأساسية، فالمدرسة الجزائرية التي يسعى مشروع القانون التوجيهي والإصلاح ككل إقامتها.

تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة للشعب الجزائري، تلك المبادئ المسجلة في إعلان أول نوفمبر 1954 وكذا الدستور الوطني وفي مختلف المواثيق التي تبنتها الأمة وعليه يتعين على المدرسة المساهمة في إقرار ديمومة الجزائر باعتبارها ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب الكبير وبلد مسلم عربيي، أمازيغي، متوسطي وإفريقي **(القانون التوجيهي للتربية، 2008، ص10)** الوطنية أيضا تعرف الناشئة بالإطار المرجعي من خلال جغرافية الوطن (الفيزيائية، البشرية، الاقتصادية) ومن خلال تعريفه برموز الوطن والسلوكات التي يتمناها في كل مواطن لبلورتها والدفاع عنها، وأيضا من خلال الإرث الحضاري الذي يساهم في ديمومته **(اللجنة الوطنية للإصلاح، 2001، ص49)**. وفي الأخير واستنادا إلى وثائق الإصلاح الأساسية نستشف أن الإطار المرجعي الممول لرسالة النظام التربوي الجزائري تنبع من خصوصية هذا المجتمع ومن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام، العروبة والأومازيغية **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص13)**.

4-2- أسس ومبادئ الإصلاح:

لقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن السياسة التربوية الجديدة ضمن هذا الإصلاح بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة وهي تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة أهم هذه الأسس:

- يحتل التلميذ مركز اهتمام السياسة التربوية.
- تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بعالم وطنية أكيدة وشديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري.
- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائر في نفوس الأطفال وتنشئتهم على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية وذلك بتقوية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغة.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية متفتح على العالمية والمعاصرة **(القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص60).**

أي وبصفة عامة تقوم المنظومة التربوية باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا من الأولويات الأولى للدولة التي تسهر على تحسين الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية لذا سطرت الدولة الجزائرية مجموعة مبادئ يراد من خلالها تحقيق غايات التربية للمجتمع الجزائري أهمها: **(القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص42).**

ضمان الدولة الحق في التعلم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي.

- يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي ضمانا لتكافئ الفرص.
- التعليم إجباري لجميع الفتيان والفتيات البالغين من العمر 6 إلى غاية 16 سنة.
- تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم.
- تعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم، ويجب إن تكون في منأى عن كل تأثير أو تلاعب ذي طابع إيديولوجي أو سياسي.
- تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي غير أنه يمكن فتح المجال للأشخاص الخاضعين للقانون الخاص لإنشاء مؤسسات تربوية خاصة.

وأجمالا إن الجزائر تبنت ومنذ الاستقلال نظاما تربويا يقوم على مبادئ حكيمة وثابتة لبعض أسسها على الأقل مثل مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته، كما عملت على تجسيد تعريب التعليم وجزأرة التأطير في مختلف المستويات. **(القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص65).**

5- أهداف وخصوصيات الإصلاح:

5-1- ألأهداف:

جاء في أهداف اللجنة الوطنية للإصلاح إن: المنظومة التربوية مدعوة للتغير الجذري كي تستجيب للتطلعات الجديدة للمجتمع وحتى تساهم في رفع التحديات الداخلية والخارجية، وعلى المنظومة التربوية أن تساير عصرها، وان تتكيف وتحضر الأجيال الصاعدة للمستقبل،

وإذا ما اعتبر الإصلاح تمهيد دائم للتكيف والتطور مع مجتمعنا ومع العالم فانه يتطلب وضع استراتجيه للتغير تهدف هذه الإستراتجية إلى ثلاث أهداف رئيسة:

1. تسجيل مسارات التغير في أفاق طويلة المدى بإشراك جميع القطاعات الحيوية.
2. إقامة إصلاح على مستوى سياسة الدولة وجعلها في منأى من التراجعات الظرفية والذي يفرض.
   - تقوية قدرة الرؤية المستقبلية للسلطات العمومية.
   - تقديم الحلول لمشاكل التربية والتعليم.
   - إدراج الطلب التربوي كعامل تغيير له الأولوية.
3. ويسعى الهدف الثالث إلى إعطاء المؤسسات التربوية أكثر استقلالية وأكثر مرونة مع مراقبة دقيقة للنتائج المدرسة والسهر على ضمان تكافؤ الفرص وبصفة عامة ترمي هذه الإصلاحات إلى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، ومتمسك بعمق قيم المجتمع وباستطاعته فهم العالم **(القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص45).**

5-2- الخصوصيات:

انطلاقا من هذه الأهداف فإن فروق وكيفيات تطبيق الإصلاح تخضع للخصوصيات التالية:

1. في المقام الأول لابد أن يرتكز الإصلاح على مقاربة شاملة وذات نسق تضمن السياسات التربوية وكذا مكونات هيكلة المنظومة.
2. وفي المقام الثاني يجب أن يكون الإصلاح متدرجا لمنح المنظومة وقتا كافيا لإدماج الإصلاحات المتدرجة.

3. وفي المقام الثالث لابد من إرفاق المشروع الجديد بديناميكية مستمرة للتجديد تسجل مع المدى الطويل، إثر التدفق في سير الهياكل وفي سلوك متعاملي المنظومة.
4. وفي المقام الرابع لابد من منهجية الإصلاح وتنظيمه في خطته العملية وكذا في احتوائه أجهزة تقويم تعتمد على وسائل الإيقاظ والملاحظة من جهة وعلى وسائل البحث والتجربة من جهة أخرى.

6- مستجدات الإصلاح:

لقد تضمن الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر تغيرات جذرية وشاملة على جميع هياكل وتنظيمات وأسس أهداف المنظومة التربوية، وقد وردت هذه التغيرات في كل من مشروع اللجنة والقانون التوجيهي، حيث ورد في هذا الأخير أن هذا الإصلاح يتميز عن الإصلاحات السابقة بمايلي:

1. حصر مجاله في قطاع التربية (التحضيرية، التعليم القاعدي، التعليم الثانوي).
2. تكييف النظام التربوي على التحولات المنجزة في اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي.
3. الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار شروط تحددها الدولة. حيث قرر تأسيس التعليم الخاص وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية، لأول مرة في الجزائر من الموسم الدراسي 2006/2005 **(اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، 2001، ص50).**
4. إدراج تعليم الأمازيغية، لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ، وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني. حيث تضمن الباب الثالث من مشروع لجنة الإصلاح العناية بترقية الأمازيغية ضمن اللغات المدرسية ولابد من إدراجها وتوطينها على مستوى المؤسسات التعليمية **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص13).**

5. إدراج تعليم المعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.
6. الطابع الإلزامي لتعليم الرياضة منذ الدخول إلى المدرسة وحتى الخروج من التعليم الثانوي.
7. صياغة حقوق وواجبات التلاميذ.
8. صياغة حقوق وواجبات المدرسين والمديرين.
9. تنظيم التعليم الأساسي الإجباري ذي التسع سنوات على شكل تعليم ابتدائي مدته 5 سنوات متبوعة بتعليم متوسط مدته 4 سنوات.
10. تنظيم مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي كالتالي:
    - مسلك أكاديمي يشمل شعب التعليم الثانوي العام، والتكنولوجي.
    - مسلك مهني يجمع التخصصات التكوين والتعليم المهنيين.
    - إلغاء احتكار الدولة للكتاب المدرسي، وإقامة نظام اعتماد الكتاب المدرسي.
11. إنشاء مرصد للتربية والتكوين.
12. التكفل بالطفولة ما قبل التمدرس من أجل تعميم تدريجي للتربية التحضيرية ابتداء من سنة 2008 **(القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص55).**

أما فيما يخص البيداغوجيا فقد تضمنت الإصلاحات الجديدة، تجديد جذري للبيداغوجيا حيث وضعت التلميذ في مركز العلاقة البيداغوجية واعتبرته أساس العمل التعليمي، وذلك ضمن المناهج التربوية التي بنيت على مقاربة جديدة هي المقاربة بالكفاءات.

13. المناهج التربوية:

جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية، والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية أن المناهج هي إحدى المركبات الأساسية للعملية التربوية، فهي تعكس فلسفة المجتمع وثقافته التي تنبثق منها نظرته إلى الفرد والدور المنظر منه، إن المناهج تترجم مختلف النشاطات التعليمية/التعلمية

والتي تسهم في تغيير فكر المجتمع، لذلك أضحى تغيير المناهج وتحديث محتوياتها أمرا يفرض نفسه. وبذلك شرع في التفكير في إصلاح المناهج التعليمية انطلاقا من مبادئ مرجعية أساسية هي:

أ. في بعدها الوطني: من خلال دعم الوحدة والهوية والثقافة الوطنية بالتفاعل بين المركبات الثلاث، العروبة والإسلام والأمازيغية.

ب.في بعدها الديمقراطي: من خلال الحق في التربية ومجانيتها وتكافئ الفرص...

ج. في بعدها العالمي والعصري: من خلال ضمان ثقافة علمية وعالمية متفتحة على العالم أيضا انطلاقا من بناء جديد على أسس عالمية أهمها:

- تبني مقاربة الكفاءات بدل مقاربة الأهداف حيث تتميز هذه الأخيرة بـ:
- جعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره.
- اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة.
- تجعل من وضعية حل المشكلات الأسلوب المعتمد للتعلم.
- تعمل على تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية بدل اعتماد الأسلوب التراكمي.
- اعتبار التقييم بعدا من أبعاد الفعل التعليمي.
- اعتماد الطرائق النشيطة والتفاعلية، والوسائل التعليمية والوثائق المرافقة.
- اعتماد تجريب المناهج قبل تعميمها.
- إدراج أبعاد جديدة في المناهج مثل البعد البيئي والبعد الصحي وحقوق الإنسان...
- مراعاة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدراج البعد التاريخي في تدريس العلوم المختلفة **(النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص ص27-28)**.

7- تحديات الإصلاح والنظام التربوي في الجزائر:

إن تدعيم وتعميم المدرسة الجزائرية سيبقى قائما ودائما للدولة بالنظر إلى الوظائف الهامة التي يتجه الإصلاح الحالي إلى إعادة صياغتها لتكون أكثر إجرائية، غير أن التحديات التي يفرزها الواقع في الداخل والخارج، لفرض رسم إستراتيجية قادرة على تحقيق أهداف المجتمع من التربية. بالشكل الذي يضمن حصانة هويته وتأمين مكانة له بين المجتمعات الأخرى، تختلف هذه التحديات منها الداخلية وأخرى خارجية إذ ينبغي على المدرسة الجزائرية مراعاتها عند مباشرة إصلاحها **(لخضر لكحل، 2006، ص174)** أهمها:

إن أول التحديات التي تفرض على المدرسة مراعاتها هي **الأصالة،** إذ ينبغي أن تكون معبرة عن الأصالة الحقيقية لهذا الشعب، ويقصد بها أن تتمكن المدرسة من صياغة قيمها من خلال قيم المجتمع وأن تستنطق تاريخه كله. وتتجذر في حقائقه وتواصله واستمراريته بلا انقطاع، والاعتزاز بالخصوصيات الثقافية الجزائرية المشتركة والفرعية، وتأكيد الانتماء الوطني، غير أن مناشدة الأصالة لا تسعى الوقوف عند الماضي، إن الأصالة هي القدرة على استنطاق الماضي لتوظيفه في خدمة الحاضر **(علي بن محمد، 2001، ص38، 39).**

وهذا ما يفرض تحد ثاني للمدرسة الجزائرية مراعاته وهي **الحداثة،** إذ أن كل مدرسة مطالبة بأن تقوم بالدورين: دور الحفاظ (الأصالة) ودور التغير (الحداثة)، إذا أرادت أن تكون منظومة حية، إن تحدي التوازن الخلاق بين الأصالة والتجديد، ينبغي أن لا يُوقع الانحراف لكثير من التشوهات التي تمس الحداثة، إن **الحداثة** هي موقف تربوي، هي سلوك، هي فكر نشيط. إن رهان الحداثة والعصرنة، تحد لابد للمدرسة الجزائرية من تجسيده في غاياتها وأهدافها، في محتوياتها وتعليمها، وأخيرا في تأطيرها وتنظيمها **(علي بن محمد، 2001، ص40).**

إن تجسيد عملية الأصالة والحداثة تتطلب عقلانية إنسانية تستطيع أن توازن بين اعتبارات الموقف الموضوعي، وآثار الموقف الوجداني الذي يمكن الإنسان من التكيف مع معطيات محيطه برد فعل الإنسان وليس برد فعل الآلة، لذلك فإن المدرسة الجزائرية إذا أريد لها أن تخرج من الواقع الذي تتخبط فيه لابد أن تعتمد **العقلانية** بالمفهوم الحضاري، إن المدرسة الناجحة هي التي تتجنب أن تملي السلوك وتفرضه، أو تدرب على الاستجابة التلقائية والآلية، إن العقلانية تستلزم ما يُمكن الطفل الجزائري بصفة تربوية من إحداث المواقف المسجلة في ذاكرته واسترجاعها، وتبني ما يناسبه من القيم والمبادئ التي تجعله إيجابيا **(علي بن محمد، 2001، ص42)**.

ويكون هذا بالتخلي نهائيا عن مناهج التلقين واستبدالها بمناهج جديدة، وغربلة البرامج عن طريق تنشيط البحث والإطلاع المستمر على التقنيات الجديدة. إن هذه المرحلة ينبغي أن تكون منهجا عند كل المربين، وعند كل المسئولين عن نظام التربية والتكوين.

إن النظام التربوي ولاسيما لدى الدول المتخلفة، هو أكبر جهاز إنتاجي. ولكي يكون كذلك ينبغي أن يكون فعالا، ونقصد **بالفعالية** هو أن يكون المردود التربوي في مستوى التضحيات المادية والمعنوية التي توظفها الأمة، حيث تأتي الفعالية عن طريق الكفاءة وهي جهد يبذل، هي عمل دائم، هي استمرار في الفعل التربوي الإيجابي، وتكون الفعالية في المدرسة الجزائرية برفع التحديات التالية:

- التحقيق الميداني والنهائي لديمقراطية التعليم، لاسيما للوصول على الأقل على 80% من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم من (6- 16) إلى نهاية الفترة الإلزامية.
- رفع نسبة النجاح الدراسي بالنسبة للفصل الواحد والمدرسة وبالنسبة للوطن ككل.

- إيجاد آليات للاشتراك مع التعليم المهني للحد من التسرب المدرسي والذي يصل إلى حوالي 500.000 تلميذ سنويا، وذلك لتوثيق الصلة بين المدرسة وعالم الشغل، وإدماج التعليم والتكوين في منظور شامل للتنمية (**https://www.education.gov.dz**).
- إلى جانب هذه التحديات تثار في المدرسة الجزائرية عادة مشكلة **اللغات الأجنبية** كمشكلة تواجه اللغة العربية، غير أن الطرح فيه مبالغة وسلبية لكلا اللغتين، فمادام أنه تحدد دور اللغة العربية بكل صراحة وبكل وضوح، على أنها لغة التعليم جميع المواد وفي جميع الأطوار وأنها تقوم بجميع وظائفها التربوية فما المانع من أن ننظر إلى اللغات الأجنبية من خلال حقيقتها باعتبارها وسائل ناجحة من أجل التطور والتقدم، ومد جسور الحضارة والتواصل العالمي **(العربي محمد ولد خليفة، 1999، ص287)**، من هنا لابد للإصلاح من تطبيق سياسة ذكية لإيقاظ اللغات الأجنبية بما يخدم صالح المواطن الجزائري، ولا يستهدف المساس باللغة الوطنية.

بالإضافة إلى هذه التحديات تواجه المدرسة الجزائرية تحديات وعقبات عدة تتطلب من المسؤولين والخبراء دراستها والتعمق فيها من أجل الخروج بالمدرسة إلى بر الأمان وحمايتها من مختلف الضغائن والمكائد الداخلية وتحصينها والوصول بها إلي مستوي عالي يمكنها من تقديم تربية متطورة ومتقدمة لأجيالها الصاعدة. تربية تصل بالفرد الجزائري إلي مستوى عالمي باكتسابه مختلف قيم الثقافة العالمية، وذلك عن طريق تجديد وإصلاح نظمها التربوية وفق المتطلبات العالمية، من هنا يمكننا أن نتساءل عن أهم هذه القيم، وكيف ينبغي أن تتضمن في البرامج التربوية ؟

المحاضرة 08: السياسة التربوية للنظام التربوي الجزائري من خلال الإصلاحات

1- العلاقة بين السياسة التربوية والنظام التربوي في الجزائر:

السياسة التربوية في كل بلد تستمد عناصرها من تاريخ الأمة ومن مرجعيتها الحضارية وتطلعاتها المستقبلية، ويترجم هذه المرجعية ويوضح التطلعات الخاصة بها، هو المصادر الرسمية التي تعبر عن هوية الأمة، وفلسفتها في بناء الإنسان وتربية الأجيال وترقية المجتمع، مثل الدستور والمواثيق ومختلف النصوص التشريعية التي تؤسس مشروعية التربية والتعليم وتحدد مساراتها وغاياتها.

إن تحديد غايات التربية ومرجعيتها في نظم التعليم قد تتداخل المفاهيم المتعلقة بالنظام التربوي والمفاهيم الخاصة بالسياسة التربوية والنظام المدرسي من حيث التوجهات والأهداف والمراحل التعليمية تختلف من فترة إلي أخرى، ولكن الإشكالات التي يثيرها الطرح تبتعد قليلا عن النظام التربوي، وتلتصق بالسياسة التربوية أو بالعمليات والتوجهات الكبرى للتربية في الجزائر. ومن المعلوم أن السياسة التربوية تختلف عن النظام التربوي وان كانت هي الروح التي توجه هذا النظام، والأساس الذي يرتكز عليه، وان النظام هو الوسيلة الشرعية التي تنفذ فيها السياسة، على أساس أن كل عملية تربوية يحكمها نظام، وتوجهها سياسة، وتمارس في مؤسسة ذات أهداف معينة.

إذ ينبغي أن نفرق بين المنطلقات الفكرية والاتجاهات الفلسفية والغايات الثقافية والحضارية التي هي مبادئ تستمد منها عناصر السياسة التربوية (المحددة لخصوصيات النظام) وبين التدابير التنظيمية وصيغ التنفيذ التي تتبناها السياسة التربوية، أي يجب أن نفرق

بين المبادئ وبين تنفيذ هذه المبادئ، وبهذا يصبح النظام التربوي هو الوجه التطبيقي للسياسة التربوية، وتصبح السياسة التربوية هي الإطار العام الذي تنظم داخله كل العمليات التنظيمية والتسرية والتعليمية **(عبد القادر فضيل، 2016، ص50).**

فالمبادئ والاتجاهات التي تشكل روح السياسة التربوية والتي حصل عليها اتفاق لا سبيل إلى إصلاحها أو طرحها للنقاش العام، لأنها تشكل مجموعة التوجهات التي تعبر عن فلسفة الأمة، وترتبط بمقومات تفكيرها، إلا إذا كنا نريد تغير فلسفة المجتمع، ونعيد بناء هويته وفكره. لذلك لا ينبغي أن نقول علي أن تطور النظام التربوي الجزائري، أو تجارب الإصلاح التي مرّ بها النظام التربوي، أنها تغير وإصلاح في مستوي السياسة التربوية المنتهجة وإلا اعتبر الأمر هدم وتفكيك لمعطيات فكرية وحضارية تتعلق بتاريخ امة.

بعد أن حددنا الفرق الفكري والفلسفي للمفهومين ندرج فرقا اصطلاحيا للتوضيح أكثر بين الأساسين. وفق نفس الفكرة حدد عبد القادر فضيل السياسة التربوية في: « **مجموعة قيم ومبادئ واختيارات واتجاهات تمثل الضمير الجماعي والعقل الواعي والتي لابد من تحديد مدلولها ومدلول كل العناصر التي تتألف منا، والكيفيات التي تجسدها منذ البداية** ».

أما النظام التربوي وكما سبق وان حددنا فإنه يتميز عن السياسة التربوية: « **لكونه يشكل القواعد والضوابط التنظيمية التي تعطي للسياسة التربوية بعدها العملي التطبيقي، وتحدد مجالات التحرك المنسجم للعمليات التربوية** ». على حد تشخيص ع. فضيل **(عبد القادر فضيل، 2016، ص69، 70).**

2- تحليل لواقع السياسة التعليمية في الجزائر خلال المراحل السابقة:

إذا أردنا أن نسقط ما توصلنا إليه من الطرح السابق علي طبيعة وعلاقة النظام التربوي الجزائري بسياسته المنتهجة، لابد أولا من نحدد المراحل التاريخية والفكرية التي مرّ بها النظام التربوي الجزائري خلال رحلته التطورية وهو يحاول التخلص من الواقع الموروث والمتناقض والتابع لمخلفات استعمارية فرضتها الظروف التاريخية من جهة، وبناء الفرد الجزائري وتحديد مستقبله بشكل يضمن استقراره الشخصي، كما يضمن استقرار وتطور الدولة الجزائرية كما ونوعا بشرط المحافظة علي طبيعة النظام القائم مهم كانت الظروف العوامل المحيطة بالدولة وبالفرد الجزائري. ويمكن تقسيم السياسة التي انتهجت لمحاولة إيجاد حلول لهذه الإشكالات إلي ثلاث مراحل أساسية وتأسيسية:

- الفترة الأولى وتغطي سنوات الاستقلال الأولى إلى منتصف السبعينات. وتميز هذه الفترة كثرة القرارات التي كانت تستهدف جميعها تغير النظام الموروث وجعله أكثر تلاؤما مع استقلال البلاد واختياراتها السياسية، لكن أغلب القرارات كانت محدودة التأثير وغير كافية لتغير جوهر المنومة التربوية، كما تميزت بعدم استقرار المدرسة الجزائرية آنذاك.
- الفترة الثانية وتبدأ من حيث بدأت الجزائر التفكر في مخططات التنمية الشاملة، أين تبلور في منتصف السبعينات مشروع إصلاح النظام التربوي وتأسيس المدرسة الأساسية بصدور الأمرية المنشورة في 16/ابريل 1976، مثلت هذه الفترات أهم فترات البناء والتأسي التي مر بها النظام التربوي الجزائري، وقد أكد هذه الفكرة ع/فضيل عندما قال « أن الدولة الجزائرية بدأت التفكير في إصلاح المنظومة التربوية أثناء هذه الفترة من منطلق أن التغير في المنظومة التربوية الموروثة عن عهد الاستعمار لا يتم إلا بالصلاح شامل يتناول كل الجوانب. ليس فقط في مظاهر التبعية الاستعمارية ولكن لجعل المنظومة اقدر علي مواكبة

مسيرة التنمية والتطوير التي تطمح إليها الجزائر المستقلة » **(عبد القادر فضيل، 2016، ص70).**

- الفترة الثالثة والأخيرة وهي التي نعيشها إلى حد اليوم وهي مجموعة من الإصلاحات طبقت وأعيد تطبيقها ولازالت تتغير. والحكم عليها يتطلب إحاطة كاملة بظروف التطبيق، ودراسة معمقة لمحتواها وأهدافها ومرجعياتها بشكل من التفصيل وهذا سيتم في العنصر التالي.

أما فيما يخص عمليات التطبيق ونتائجها وفق توجهات السياسة التربوية في النظام التربوي الجزائري يمكن أن نناقش الموضوع بالشكل التالي:

باعتبار السياسة التربوية هي خطة إنمائية وإصلاحية واجتماعية تنصب على الحاضر مطبقة عليه الأبعاد المستقلة المتمثلة في الغد الأفضل الذي تطمح الأمة لتحقيقه على مستوى مؤسساتها التربوية. إن السياسة التربوية هي تلك التوجيهات والاختيارات الفكرية والسياسية الكبرى أو ما يسمى الفلسفة أو السياسة التربوية المأطرة والموجهة للنظام التربوي برمته والمستمدة من فلسفة المجتمع **(محسن مصطفى، 2005، ص24)**. ذلك أن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي، يتفاعل معه متأثرا به ومؤثرا فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة لهذا المجتمع. هذا الكلام يمكننا تطبيقه على النظام التربوي الجزائري إذ أخذ هذا الأخير خط سيره من التصور الإيديولوجي من سياسة الدولة الجزائرية والتي أشارت إلى مجموعة من التوجهات التي تحدد مسار التربية الوطنية وتضبط غاياتها حيث ظل الفعل السياسي في الجزائر يرمي إلى المحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، ابتداء من دور الحضانة إلى الجامعات. إذ أن مقومات التربية وخطوطها العريضة تنبع من السياسة العامة للدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتسخير التربية لتحقيق هذه الأهداف **(جابر نصر الدين، وإبراهيمي الطاهر، 2011، ص ص212-122)**.

لقد عمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى تبني سياسة تربوية تحدد الإطار المرجعي للنظام التعليمي ممثلا في المبادئ العامة التي اعتبرت آنذاك كفيلة لتحقيق الحرية والقضاء على الأمية والتخلص من التبعية الثقافية والاقتصادية، غير أن التعامل مع هذه السياسة كان خاضعا لتأثيرات سياسية وتناقضات اجتماعية وثنائيات إيديولوجية مختلفة مما جعل عدم قدرة تحويل مبادئ النظام التربوي (التعريب، الجزأرة، ديمقراطية التعليم) آنذاك من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي ومن البعد السياسي إلى البعد التربوي، كما كان من الصعب اختراق الجدار الثقافي للاستعمار. قبل تنقية الأجواء والمناخات السياسية والثقافية المتباينة بين صانعي القرار التربوي وصانعي القرار السياسي، حيث صارت المحاولات الإصلاحية المعتمدة بعد الاستقلال مباشرة، عاجزة عن منع نمو جذور النظام التربوي الفرنسي، إذ لم تتمكن الجزائر من وضع مرجعية تربوية وطنية ثابتة تعمل بفلسفة واضحة أو بفكر منسجم في إطار مبادئ النظام التربوي **(علي براجل، 2001، ص125)**. لذلك ولما كانت الشخصية الوطنية الجزائرية تقوم على الإسلام عقيدة والعربية كيانا والاشتراكية منهجا، كان دور التربية تجسيدا لهذه المناهج في برامج ومناهج التكوين.

فالعقيدة الإسلامية من أهم مقومات التربية في الجزائر، لقد سعت الجهات الوطنية إلى نشر تعاليم الإسلام في المدرسة الجزائرية، انطلاقا من أن الإسلام هو دين الدولة في الجزائر.

كما تجد اللغة العربية مكانتها باعتبارها لغة القرآن الكريم، رغم أن التعريب قطع مسيرة معتبرة متجاوزا العراقيل التي حاول البعض وضعها في طريقه، أما في مسألة النهج الاشتراكي فإن التربية كرست جهدا في تكوين الفرد المؤمن بالمبادئ

الاشـتراكية والمجـالس المنتخبـة وتكـافئ الفـرص والعدالـة الاجتماعيـة **(جـابر نصـر الـدين، الطاهر إبراهيمي، 2011، ص135)**.

إذ تم ربط السياسة التربوية بسياسة التنمية والمخططات الإنمائية في تلك الفترة، حيث عبرت تلك الأسس عن مرحلة زمنية مرت بها الجزائر سادت فيها فلسفة سياسية معينة وكانت فيها القيادة لحزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني، كما عرفت فيها نظاما اقتصاديا موجها، أما من الناحية التربوية فقد تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، وقد كانت هذه المدرسة أداة لإعداد المواطن المؤمن بتلك الإيديولوجية والحامل لمبادئها، وقد حققت الجزائر كثيرا من الإنجازات والمكاسب في ظل تلك الفلسفة وتحت قيادتها، فتوسعت هياكل الاستقبال وانتشرت المدارس في كل الجهات وبلغ نجاح ديمقراطية التعليم ومجانيته مداه، وكان مبدأ إلزامية التعليم واقعا لا شعارا.

غير أنه بعد إحداث أكتوبر 1988 وبصرف النظر عن العوامل الحقيقية مثلت بداية مرحلة مراجعة للنظام التربوي، غير أنها اقتصرت على جوانب تقنية وهيكلية، ولم ترقى حد الأسس الفلسفية. ولذلك تصاعدت دعوات الإصلاح التربوي ومحاولة تجسيده ظلت تقدم صورة قلقة عن تصور ما يجب أن تكون عليه التربية ضمن الظروف والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي حصلت في البلاد وهذا ما مثله دستور 1996 في مادته 53 التي تعبر عن مبادئ عامة للنظام التربوي هي:

الطابع الإلزامي- ضمان حق التعليم ومجانيته- التساوي في الالتحاق بالتعليم- تكفل الدولة بتنظيم التربية والتكوين. وهي مبادئ تقع في خط لا يبتعد عن سابقه بل يكرسه ويكون له امتدادا، حيث ذهبت الجهات الرسمية المسؤولة وأمام التحولات السياسية إلى أن الاستمرار على هذا النهج في التعاطي مع قضية التربية الوطنية لن تكون في صالحها ولا في صالح البلاد وقد

لا تساعد في التوافق مع متغيرات المرحلة ورهانات العولمة، الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، التحول إلى الديمقراطية. فمثل هذه التحولات الكبرى تحتاج إلى غرس ثقافة جديدة وتقاليد تتلاءم معها، وقد أنيط بالمدرسة لأداء هذه المهمة، لذلك بدأ الحديث يدور عن كيف يجب أن نغير التعليم ليتناسب مع السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أين بدأ في تبني مشروع إصلاح تربوي جديد يتوافق وهذا الوضع ويستجيب لمتطلبات التربية ضمن متحولات عالمية.

ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن الجزائر طالما ربطت بين منهج سياسي ومنهج تربوي في إطار واحد هو منهج المجتمع، حيث أكدت دائما أن التجديد في النظام التربوي، بل والاجتماعي الشامل هو مسألة اختيار مبدئي وإرادة سياسية لسلطة متحفزة طليعة وواعية بمسؤولياتها التاريخية اتجاه شعب يدرك جيدا أهمية التربية والتعليم.

المحاضرة 09: إصلاح التعليم العالي في الجزائر

1- مدخل:

تعتبر مرحلة التعليم العالي أعلى وآخر درجات السلم التعليمي، ومن المسلّم به أن دورها يكمن في تنمية المجتمع وتزويده بالإطارات في مختلف الميادين، إضافة إلى تنمية الفرد ذاتيا وإعطائه مكانة اجتماعي ة مرموقة وجعله أكثر قيمة واستقرارا في حياته الاجتماعية، وبالتالي استقرار المجتمع.

ولقد وعت الجزائر مبكرا هذه الخصائص المهمة لتعليم الجامعي، حيث كان على الدولة الناشئة أن تواجه فور الاستقلال مباشرة؛ المخلفات الاستعمارية بكل ثقلها وصعوباتها، وكان في مقدمة الأولويات الوطنية المستعجلة بناء دولة قوية (لا تزول بزوال الرجال) تكون قادرة على تسيير شؤون البلاد وحفظ الأمن ومواجهة أعباء الاستقلال والتقدم معا، خاصة في مجال التعليم وتكوين الإطارات أين أصبح الطلب الإجمالي والاقتصادي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري واتضحت الحاجة إلى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة، ولم تكن الجامعة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري التي كانت تتماشى وأغراض أقلية أوروبية قادرة على الاستجابة للوضعية الجديدة الناتجة عن عهد الاستقلال. لذلك سعت الجزائر إلى إدخال تعديلات على التعليم الجامعي من حيث نظام التسيير والتكوين وتشيعات العمل وذلك بوتيرة ضعيفة ومتدرجة بداية من سنة 1965، أين قامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله. فقد شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى- الستينات- مجموعة من الإصلاحات،

كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية، وارتفاع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1962 إلى 20.000 طالب سنة 1972 **(رابح تركي، 1982، ص ص139-140)**.

أي أن ما بين 85% إلى 90% من خريجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي. وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن. فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة: في العاصمة، وهران وقسنطينة، أنشئ عدد من المراكز في عنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزو وباتنة وسطيف... وحسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة. حيث كان من بين أهداف التعليم العالي في الجزائر هو ديمقراطية التعليم العالي، جزأرة الإطارات والهياكل والمناهج، تعريب المؤسسة الجامعية، تطوير التعليم التقني والتكنولوجي، تطوير البحث العلمي، حيث سعت الجزائر وفي إطار تحقيق هذه الأهداف سعت إلى تبني سلسلة من الإصلاحات والتعديلات التقنية والعلمية على نظام التعليم العالي، تماشيا ومشروع التنمية والتقدم المستمر وبناء المواطن المنتج والفعال **(أحمد زوزو، 2005، ص63)**.

2- مفهوم التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي هو مرحلة محورية هامة في التطور المعرفي للطلاب ويساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العالية للخريجين. ويعتبر هو وسيلة لتحسين نوعية الحياة ومعالجة التحديات الاجتماعية والعالمية الكبرى. ويتم تعريف التعليم العالي على نطاق واسع باعتباره أحد المحركات الرئيسية لأداء النمو والازدهار والقدرة التنافسية للدول بوجه عام وللأفراد بوجه خاص.

يشمل التعليم العالي كلا من المرحلة الجامعية (أي الكلية) ومستوى الدراسات العليا (أو الدراسات العليا). ويختلف التعليم العالي عن الأشكال الأخرى للتعليم ما بعد الثانوي (بعد التعليم الثانوي) مثل التعليم المهني. التعليم المهني هو شكل من أشكال التعليم الثانوي أو ما بعد الثانوي، لكنه يعتبر غير أكاديمي مقارنة بالتعليم العالي.

(https://www.maktabtk.com/blog/post)

3- مفهوم إصلاح التعليم العالي:

إصلاح التعليم العالي هو عملية تتمثل في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة تهدف إلى تغيير مخطط التعليم الجامعي، ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم **(أحمد** زوزز، **2005، ص14)، حيث يشمل التعليم العالي:** الهياكل والمرافق، الإمكانيات والموارد البشرية، مناهج التكوين وعروض التكوين.

4- مراحل إصلاح التعليم العالي:

4-1- المرحلة الأولى 1962-1969:

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي، والبحث العلمي، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر، د. بوضياف بوهران وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة عنابة.

وقد ارتكز هذا الإصلاح على ديمقراطية التعليم العالي وجزأرته والمحافظة على الشخصية الوطنية وربط قطاع التعليم العالي بالاقتصاد الوطني. وكذلك التفكير في إنشاء

مراكز للتعليم ما قبل الجامعي للطلبة الذين لم يسعفهم الحظ في متابعة التعليم الثانوي وإنشاء الدروس المسائية والدروس بالمراسلة. وقد تضمنت هذه المرحلة التنظيم التالي:

- **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المدروس.
- **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث (أطروحة علمية).
- **شهادة دكتوراه دولة: قد** تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي.

4-2- المرحلة الثانية إصلاح التعليم العالي لسنة 1971:

يمثل إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 الإصلاح الوحيد والحقيقي الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهذا ما أشارت إليه الكثير من المصادر والوثائق الرسمية. وثيقة (MESRS) تشير إلى أن الطابع الأدائي للتعليم العالي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي يشكلان المبدأين الأساسيين لإصلاح 1971. ومن بين أهداف هذا الإصلاح ما يلي:

- تكوين إطارات يحتاجها اقتصاد البلاد.
- التكوين النوعي للإطارات:
- ديمقراطية التعليم.
- إعادة تنظيم برامج الدراسات الجامعية:
- جزأرة إطارات التعليم العالي.
- إعطاء الأولوية للتكوين العلمي والتكنولوجي.

4-3- المرحلة الثالثة 1998-2003:

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي. وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات. وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا و6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة.

4-4- المرحلة الرابعة سنة 2004:

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين. حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس، الماستر والدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثاني مرحلة تكوين متخصص.

- **الماســـتر:** ويشـتمل علـى أربعـة سداسـيات، يحضـر هـذا التكـوين لمهمتـين مهنيـة وبحثية.
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة **(سمية إبراهيمي، 2005، ص ص32-33).**

وقد كان يهدف هذا الإصلاح.

5- أهداف إصلاح التعليم العالي:

- كانت اغلب أهداف إصلاح التعليم العالي في النقاط التالية:
- تكييف نظام التعليم العالي مع المعايير العالمية.
- إعادة النظر في وظائف الجامعات بهدف الوصول إلى مخرجات تنسجم مع متطلبات سوق العمل والتطور الاقتصادي، وضمان التوافق الاجتماعي المنشود.
- القدرة على تكوين إنسان مستقل يمتلك المعارف والمهارات يتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على استيعاب الظروف المحيطة به والتفاعل معها.
- تطوير وتنويع التعاون مع مختلف البلدان الأجنبية.
- إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال الترقية العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- إعادة بحث ديناميكية جديدة فيما يخص: الفروع، التخصصات، تحسين البرامج، الإدارة الرشيدة، الانفتاح على العالم **(إبراهيمي سمية، 2005، ص35).**
- فتح الجامعة ومسارات التكوين على العالم الخارجي.
- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.

- تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي. والغاية من إصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر هي تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات والدفع بالجامعة الجزائرية لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي.
- معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي...

وعموما سعت هذه الإصلاحات من خلال هذه الأهداف ومجموع التحديات التي واجهتها في تحقيقها إلى الوصول إلي الغايات النهائية التالية:

- قديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
- التكوين للجميع ومدى الحياة.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على العالم **(إصلاح التعليم العالي، 2004، ص ص4-5)**.

6- مفاهيم خاصة بالمقياس:

6-1- التكوين (Formation):

مجموع الأنشطة والوضعيات البيداغوجية الديداكتيكية التي يكون هدفها إكساب أو تنمية المعارف (معلومات، مهارات، موقف) من اجل ممارسة مهمة أو أعمال...؛ وتشمل مجموع المعرف النظرية (مفاهيم، مبادئ) والمهارات والمواقف التي تجعل شخصا قادرا على ممارسة شغل أو مهنة أو وظيفة.

فعل بيداغوجي يكتسب وينبني، وليس مجرد تسجيل للمعلومات أو مجرد تعليم لعادات معينة. فالتكوين ينبغي أن يسعى إلى بناء والي تحليل المواقف البيداغوجية بقدر الإمكان. **(عبد الكريم غريب، 2006 ص450)**.

6-2- التربية (Education):

سيرورة تستهدف تحقيق النمو ولاكتمال التدريجيين لوظيفة أو لمجموعة من الوظائف عن طريق الممارسة وتنتج هذه السيرورة، إما عن الفعل الممارس من طرف الأخر (وهذا هو المعنى الأصلي والأكثر عمومية)، وإما عن طريق الفعل الذي يمارسه الشخص على ذاته، وتفيد التربية بمعنى أكثر تحديدا، سلسلة من العمليات يدرب خلالها الراشدون (الآباء عموما) الصغار من نفس نوعهم ويسهلون لديهم نمو بعض الاتجاهات والعادات **(عبد الكريم غريب، 2016، ص308)**.

6-3- تعليم نظامي، مدرسي (Enseignement formel, scolaire):

هو النظام التعليمي الهرمي البناء المتدرج زمنيا، الذي يبدأ بالمدرسة الابتدائية ويستمر حتى الجامعة وما بعدها من دراسات عليا...؛ فالتعليم النظامي يعطي من قبل مؤسسات تخضع لتنظيم صارم وتعتمد طرائق ونماذج وأشكلا في التعليم والتقييم محددة تحديدا دقيقا **(عبد الكريم غريب، 2006، ص354)**.

6-4- تعليم، تدريس (Enseignement collectif):

مقاربة بيداغوجية متداولة يقطع فيها التلاميذ بغض النظر عن الفروق الفردية الموجودة بينهم في نفس المسار في إطار برنامج دراسي، وهو أيضا تعليم يقدم بالانطلاق مما هو مشترك بين المتعلمين، ويركز على دور المدرس باعتباره الفاعل الأساسي في تبليغ المعرفة وتنمية المهارات لدى المتعلم.

نظام ينظم البنيات المدرسية بكيفية توكل إلى مدرس وحيد مسؤولية التعليم الشامل لمجموعة من التلاميذ الذين يوجدون في نفس القسم ولهم ممكن نفس السن والمستوى. والمقصود بالشامل أن نفس المدرس يتكفل بعدد من المواد المختلفة كما هو الأمر بالنسبة للتعليم الابتدائي **(عبد الكريم غريب، 2006، ص348)**.

6-5- تعليم قرآني (Enseignement coranique):

هو العلم الذي يبحث في معنى كلام الله في كتابه المجيد، بقدر الطاقة البشرية في الفهم. ولقد فسر الرسول- صلى الله عليه وسلم- الكثير من آيات القرآن الكريم بالحديث النبوي- قولا وعملا وتفسيرا.

بدأ علم التفسير محدودا في القرن الأول الهجري، ثم توسع نطاقه في القرن الثاني، زمن تدوين الحديث، بالمنهج العقلي، وابتعد عن الرواية في القرن الرابع، ومازال كذلك حتى يومنا هذا. وأهداف هذا النوع من التعليم هو:

- **القناعة بالعقلية:** كونه النظام الوحيد الشامل للحياة والذي يصلح للبشرية في كل زمان ومكان، واطمئنان العقل إلى هذا الحكم وتزويد الطالب بالدليل والبرهان وقوة الحجة للاستدلال على ذلك.
- **الإيمان القلبي:** والتسليم المطلق بكل ما في القران الكريم، سواء وعاه عقله، أم لم يعه من أمور غيبية وغير حسية.
- **القراءة الجيدة لكتاب الله العزيز:** بضبط حركاته وسكناته، ونطق الحروف من مخارجها، والقراءة التصويرية للمعنى ﴿ **ورتل القران ترتيلا** ﴾ **(سورة المرسلات، الآية: 04)**؛ أي اقرأه بتمهل، وتبين حروفه **(عبد الكريم غريب، 2006، ص349)**.

6-6- النظام التربوي (Système Educatif):

بشكل دقيق وملخص النظام التربوي هو خلاصة العناصر التنظيمية المترجمة للسياسة التعليمية، والغايات التربوية وهو القواعد المحددة لسير جهود التعليم، وضبط المراحل والمسالك والغايات وسنوات الدراسة، وأساليب الانتقال من مرحلة إلى أخرى، والتقويم الذي يتناول الجهود

والنتائج، وهو أساس الخطة الإجرائية التي تعتمد في تنظيم العمل المدرسي اليومي **(عبد القادر فضيل، 2016، ص25)**.

6-7- الإصلاح التربوي (Réforme de L'éducation):

يعرفه علماء التربيــة بأنه: « عملية التغيير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن » **(حمدي علي أحمد، 1998، ص245)**.

وبينما يعرفه " **بيرتشن** " بأنه محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الموضوع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم أو الإدارة أو طرائق التدريس.

وفق هذين التعريفين يقصد بالإصلاح التربوي: إحداث تغيرات هندسية على مستوى الأبنية المدرسية، أي أنها تتناول الإصلاح انطلاقا من بعد واحد باعتباره نظام ونسق مستقل، عن العملية التربوية والتعليمية في حد ذاتها، غير أن الإصلاح التربوي هو جزء من كل غير منفصل عن الإصلاح العام داخل بنيات المجتمع ككل وعلى الخصوص داخل منظومة البنيات السياسية والثقافية والتربوية للمجتمع.

6-8- التجديد التربوي (Renouveau Pédagogique):

يعني إجمالا إدخال بعض العناصر الجديدة نظريا أو منهجيا والاستفادة منها في تحديد وإنعاش وإعادة بناء هيكلة بعض الأسس والطرائق الفنية بهدف الاعتناء بالخبرة التربوية **(مصطفى محسن، 2005، ص57)**، إن الفرق بين التجديد والإصلاح التربوي، يتوقف على الدرجات المختلفة لعملية تغلغل التجديد في النظام التربوي ومدى حجمه، حيث لا يمكن أن يكون التجديد في مراحله الأولى إصلاحا، إلا إذا تغلغل بدرجة كبيرة في أجزاء النظام. بينما

الإصلاح يعني أن التغير ينبغي أن يؤدي إلى ما هو أحسن والوصول إلى ما هو أفضل عن طريق الإضافة والحذف والتعديل في البنى القائمة **(عايد أحمد الخولدة، 2007، ص26).**

6-9- التغير التربوي (Changement Pédagogique):

إن من الصعب اعتبار كل تغير إصلاح وكل إصلاح تغير رغم الارتباط الكبير بين المصطلحين، فالتغير يكون مفروضا من سلطات عليا بصفة استعجاليه وقد يكون غير عرضي ومخطط له مسبقا، وقد يكون أيضا قصدي، أي أنه يخضع لظروف وجوده.

بينما الإصلاح مسألة معقدة للغاية وليست تقنية صرفة كما يتصورها البعض بل عملية تتحكم فيها عناصر عدة كمدى ملائمتها للوسط المطبقة فيه وقابليتها للتطبيق والتجريب ومرجعية إتباعها.

ورغم هذا لا يستطيع أحد أن ينفي أن الإصلاح هو تغير، ولكن يختلف بنسبة هذا التغير ومدى تأثيره على النظم الاجتماعية الأخرى **(عبد العزيز عبد الله السنبل، 2002، ص202).**

من خلال التعرض إلى الدلالات العامة وأبعاد وحدود المفاهيم السابقة نستطيع أن نقول أن الإصلاح التربوي يتضمن في دلالاته الشمولية محمولات ومضامين المفاهيم السابقة ويتجاوزها في الآن ذاته. ذلك أن الإصلاح التربوي ومن وجهة نظر سوسيولوجية، ينبغي أن ينظر إليه عادة نظرة شمولية، وليس كمجرد إجراء جزئي أو ظرفي يمارس على مكون أو مجال تربوي ما، داخل قطاع التربية والتعليم **(مصطفى محسن، 2005، ص59).**

خلاصــة:

من خلال استعراضنا لمراحل وخصائص نظام التعليم في الجزائر، وتتبعنا للمسيرة المدرسية؛ نجد أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة وحققت انجازات نستطيع القول عليها أنها ناجحة، رغم صعوبة الأوضاع التي واجهتها في كل مرحلة من مراحل التعليم، حيث ارتبط مفهوم التعليم في الجزائر بالوظائف المختلفة التي يمكن أن يؤديها في عملية إعادة بناء المجتمع، وذلك بتكوين مختصين وإطارات وطنية، وإعادة صياغة أطر التفكير والقيم العامة، كذلك وكما اشتملت عليه خصائص السياسة التعليمة بعد الاستقلال نجد أن التعليم في الجزائر أخذ مفهوما سياسيا ليصبح إحدى الآليات التي تجسد الاستقلال الوطني عبر اضطلاع الدولة بمشروع التسيير والإشراف المباشر، حيث وفي كل مرة تكون مطالبة بالتغير أو الإصلاح في نظام التعليمي، تكون مطالبة بإعادة تركيب الثقافة المحلية وفق الأهداف الأساسية التي تضبطها الدولة لتكوين مواطن جزائري مثقف ثقافة مدنية عصرية، حيث ارتكز مشروع الإصلاح التربوي الذي قامت به الدولة منذ الاستقلال على مضمون سياسي ديمقراطي ووظيفة تاريخية، تنزع إلي تكوين تجانس ثقافي بين جميع المواطنين، لقد كشفت المبادئ والأهداف التي رسمتها السياسات التربوية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية عن إرادة الدولة في تمكين التلميذ من تعليم يدعم لديه الوعي الوطني من خلال دراسة القيم المدنية، التي تشدد على الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي في إطار الكيان السياسي الأشمل، الذي يضمن تكوينه ويحدد ولائه الوطني، حيث تتبلور لديه رؤية عن وضعه كمواطن يرتبط اجتماعيا وسياسيا بمجموعة وطنية تؤلف بينها مرجعية واحدة، ولها تطلعات مستقبلة في إطار أهداف وطنية.

في ظل هذه الأهداف والاستراتجيات التي بذلتها وتبذلها الدولة لنجاح وتطوير النظام التعليمي، يتطلع الجزائريون اليوم وبعد خمسة عقود من الزمن، إلى معرفة مستوى ونتائج التي حققتها الجهود التعليمية التي بذلت خلال هذه الفترات، وهل هي كافية لتحقيق متطلبات التعليم والتعلم للفرد الجزائر، وهل بالإمكان هذا الفرد أن يواكب مستوى التقدم والتطور والديمقراطية التي تقدمها بعض الدول المتقدمة والتي تنادي بها الهيئات والمنظمات العالمية الكافلة لحقوق الإنسان ؟ وهل هذه النظم والسياسات التربوية تحقق وتلبي أهداف التربية والتعليم لدى المواطن الجزائري ؟ وما هو المحتوى المعرفي والتربوي الذي يحقق تقدم وتطور الفرد الجزائري، هل تراعي السياسات التربوية على مستوى مسؤولي التربية في الجزائر، متطلبات وخصائص المجتمع الجزائري في إصلاحاتها التربوية القادمة ؟

قائمة المصادر والمراجع:

1- القواميس:

1. عبد الكريم غريب. (2006). **المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم اليداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية**. الدار البيضاء: منشورات عالم التربية. ج1.
2. عبد الكريم غريب. (2006). **المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم اليداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية**. الدار البيضاء: منشورات عالم التربية. ج2.

2- الكتب:

3. إبراهيم عباس. (1981). **الأفكار التربوية**. ط8. السعودية: دار النشر تهامة العربية.
4. إبراهيم لونيسي. (2007). **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
5. أبو القاسم سعد الله. (1998). **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)**. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ج1.
6. أبو القاسم سعد الله. (1998). **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ج5.
7. أبو القاسم سعد الله. (2009). **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار الرائد للمعرفة. ج3.
8. بوفجلة غياث. (1993). **التربية ومتطلباتها**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. بوفلجة غياث. (2002). **التربية والتكوين بالجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. حمدي علي أحمد. (1998). **مقدمة في علم اجتماع التربية**. مصر: دار المعرفة الجامعية.
11. رابح تركي. (1982). **أصول التربية والتعليم**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

12. رابح تركي. (1993). **الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم.** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

13. رابح تركي. (2001). **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر.** الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر.

14. سفيان لوصيف. (2014). **السياسة الثقافية في الجزائر الإيديولوجيا والممارسة.** بيروت: منتدى المعارف.

15. صالح فركوس. (2002). **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 14 ق.م- 1962م.** عنابة- الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

16. الطاهر زرهوني. (1993). **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.** الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

17. عايد أحمد الخولدة. (2007). **إدارة التجديد والإصلاح التربوي مشكلات الواقع وتحديات المستقبل.** عمان- الأردن: دار عالم للثقافة والنشر والتوزيع.

18. عبد الرحمان الجيلالي بن محمد. (1982). **تاريخ الجزائر العام.** بيروت: دار الثقافة. ج2.

19. عبد الرحمان الجيلالي بن محمد. (2009). **تاريخ الجزائر العام.** الجزائر: دار الأمة. ج3.

20. عبد الرحمان بن سالم. (2002). **المرجع في التشريع المدرسي الجزائري.** ط3. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.

21. عبد العزيز عبد الله السنبل. (2002). **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرون.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

22. عبد القادر فضيل. (2009). **المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات.** الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.

23. عبد القادر فضيل. (2016). **نظام التعليم في الجزائر بين مظاهر التدني ومستويات التحدي**. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.

24. علي براجل. (2002). **اتجاهات الإصلاح التربوي ومشكلاته في العالم العربي (نموذج التجربة الجزائرية)**. سلسلة إصدارات مخبر التربية والتنمية الاجتماعية. وهران- الجزائر: دار الغرب.

25. علي بن محمد. (2001). **معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية**. الجزائر: دار الأمة.

26. علي ديدونة. (2006). **المنظومة التربوية في الجزائر بين الأصالة والاستئصال**. الجزائر: منشورات دار توريد.

27. عمار عمورة. (2002). **موجز في تاريخ الجزائر**. ط1. الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع.

28. مبارك الميلي. (1986). **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. ج1.

29. محسن مصطفى. (2005). **التربية وتحولات عصر العولمة مداخل للنقد والاستشراف**. بيروت- لبنان: المركز الثقافي العربي.

30. محمد العربي ولد خليفة. (1999). **الجزائر المفكرة والتاريخية- أبعاد ومعالم**. الجزائر: دار الأمة.

31. مصطفى محمد حميداتو. (1998). **عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية**. قطر: وزارة الأوقاف الإسلامية.

32. ناصر الدين سعيدوني وبوعبيد المهدي. (2008). **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. ج4.

33. ناصر الدين سعيدوني. (1988). **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. ج2.

3- المذكرات:

34. أحمد زوزو. (2006/2005). **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس. ماستر. دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل.** مذكرة ماجستير. قسم علم النفس وعلوم التربية والأورطوفونيا. جامعة منتوي قسنطينة. الجزائر.

35. سمية إبراهيمي. (2006/2005). **إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل.م.د) قراءة تحليلية لتقديم مذكرة ماجستير.** كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع. جامعة بسكرة. الجزائر.

4- الملتقيات والمجلات:

36. علي سموك. (2005). **المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة- مقاربة سوسيولوجية.** مجلة العلوم الإنسانية. العدد07. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.

37. لخضر لكحل. (2006). **إصلاح المنظومة التربوية في المغرب العربي (الجزائر نموذجا)، الجامعة الجزائرية والتحديات في ظل التحديات الراهنة،** مخبر المسألة التروية في الجزائر. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

38. نصر الدين جابر والطاهر إبراهيمي. (2015). **النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة.** العولمة والنظام التربوي في الجزائر الملتقى الدولي الثاني. مخبر المسألة التربوية في الجزائر. العدد01. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.

5- المواقع الالكترونية:

39.https://www.education.gov.dz
40.https://www.maktabtk.com/blog/post

6- وثائق:

41. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. (1998). **المجلس الأعلى للتربية**. المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي.

42. وزارة التربية الوطنية. (2001). اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. **التقرير العام للجنة**.

43. وزارة التربية الوطنية. (2002). **اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية**.

44. وزارة التربية الوطنية. (2005). **النشرة الرسمية لإصلاح المنظومة التربوية**.

45. وزارة التربية الوطنية. (2008). **القانون التوجيهي للتربية الوطنية**. النشرة الرسمية للتربية الوطنية.

46. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2004). **ملف إصلاح التعليم العالي بالجزائر**.